جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية_ مستغانم_

مقدمة من طرف الطالبة:
بن يوسة صباح

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بسدات كريمة	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مناقشا	بن شني عبد القادر	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019-2020

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقي إلى إنجاز هذا العمل.

أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بسدات كريمة " التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أعبر عن خالص امتناني إلى الأستاذة " مرسلي حليمة " التي تابعت هذه الدراسة بكل مسؤولية واهتمام كبيرين بالإضافة إلى النصائح القيمة.

كما أشكر أيضا أساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه المذكرة

وأشكر كل موظفي مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي تغمده الله برحمته

وإلى أمي الحبيبة

وإلى أخواتي نور الهدى ونسرين وإلى كل من ساعدني إلى بلوغ هذا الهدف وإلى كل

الأصدقاء والأحباب

وإلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

الفهرس

الفهرس

البيان	الصفحة
شكر وعرفان	_
إهداء	_
فهرس المحتويات	أ-ج
قائمة الأشكال	د
قائمة الجداول	هـ
مقدمة عامة	3-1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمراقبة التسيير	22-4
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية مراقبة التسيير	10-6
المطلب الأول: التطور التاريخي لمراقبة التسيير	7-6
المطلب الثاني: مفهوم وخصائص مراقبة التسيير	9-7
المطلب الثالث: أهداف مراقبة التسيير	10-9
المبحث الثاني: أهمية مراقبة التسيير، أنواعها ومراحلها	13-10
المطلب الأول: أهمية مراقبة التسيير	11-10
المطلب الثاني: أنواع مراقبة التسيير	12-11
المطلب الثالث: خطوات ومراحل مراقبة التسيير	13-12
المبحث الثالث: أدوات مراقبة التسيير	21-14
المطلب الأول: أدوات مراقبة التسيير التقليدية	17-14
المطلب الثاني: أدوات مراقبة التسيير الحديثة	21-17
خلاصة	22
الفصل الثاني: عموميات حول التحليل المالي	41-23
تمهيد	24
المبحث الأول: مدخل للتحليل للمالي	25
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته	26-25
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي ووظائفه	28-26
المطلب الثالث: الأهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي	29-28
المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي	34-29
المطلب الأول: منهجية التحليل المالي	31-29
المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	33-31
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي	34-33

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	41-34
المطلب الأول: الميزانية وحساب النتائج	37-34
المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية	39-37
المطلب الثالث: قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق	40-39
خلاصة	41
الفصل الثالث: أدوات التحليل المالي	56-42
تمهيد	43
المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالي	47-44
المطلب الأول: رأس المال العامل	46-44
المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل	46-46
المطلب الثالث: الخزينة	47
المبحث الثاني: النسب المالية	53-48
المطلب الأول: تعريف النسب المالية	48
المطلب الثاني: أهمية النسب المالية	48
المطلب الثالث: أنواع النسب المالية	53-48
المبحث الثالث: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات	53
المطلب الأول: التحليل الأفقي ومحدداته	54-53
المطلب الثاني: التحليل العمودي ومحدداته	54
المطلب الثالث: التحليل المقارن والتحليل المعياري	55-54
خلاصة	56
الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة إتحاد التعاونيات للفلاحة	80-57
تمهيد	58
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة " إتحاد التعاونيات الفلاحية"	63-59
المطلب الأول: تعريف المؤسسة وتحديد أهدافها	59
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	60
المطلب الثالث: أقسام المؤسسة	63-61
المبحث الثاني: الميزانية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية	69-64
المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة	67-64
المطلب الثاني: إعادة عرض الميزانيات المالية للمؤسسة طبقا لأغراض التحليل المالي	69-68
المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة لسنة 2014-2015	72-69
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية	80-72

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية	76-72
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي	78-76
المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة التحليل الأفقي والعمودي ومحدداته	79-78
خلاصة	80
الخاتمة العامة	83-81
قائمة المراجع	87-85
الملاحق	-
الملخص	-

قائمة الأشكال:

الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	مثلث مراقبة التسيير	9
(2-1)	أهداف مراقبة التسيير	10
(3-1)	مراحل عملية مراقبة التسيير	13
(4-1)	مراحل إعداد لوحة القيادة	21
(1-2)	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	28
(2-2)	العناصر الرئيسية لكشف التدفقات النقدية	39
(1-4)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية	60
(2-4)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للأصول لسنة 2014	70
(3-4)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للأصول لسنة 2015	71
(4-4)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنة 2014	72
(5-4)	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنة 2015	72

قائمة الجداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
(1-3)	نسب السيولة	48
(2-3)	نسب النشاط	49
(3-3)	نسب الربحية	50
(4-3)	نسب السوق	51
(5-3)	نسب المديونية	52
(1-4)	الميزانية المالية للمؤسسة جانب الأصول لسنة2014-2015	64
(2-4)	الميزانية المالية للمؤسسة جانب الخصوم لسنة 2014-2015	65
(3-4)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2014-2015	67
(4-4)	الميزانية المالية للمؤسسة حسب التحليل المالي	69
(5-4)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الأصول	70
(6-4)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة جانب الخصوم	71
(7-4)	حساب نسب السيولة	73
(8-4)	حساب نسب النشاط	73
(9-4)	حساب نسب الربحية	74
(10-4)	حساب نسب المديونية	75
(11-4)	أنواع رأس المال العامل	76
(12-4)	حساب احتياجات رأس المال العامل	77
(13-4)	حساب الخزينة	78
(14-4)	التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة لسنة 2014-2015	78
(15-4)	التحليل العمودي للمؤسسة لسنة 2014-2015	79

مقدمة

مقدمة:

فرضت الحياة المعاصرة على الوحدات الاقتصادية المختلفة تحديات كبيرة ترتبط ببقاء هذه الوحدات واستمرارها وازدهارها،وبما أن العصر الحالي هو عصر المعلومات أو عصر الاتصالات فقد أصبح هناك كم هائل من البيانات والمعلومات التي هي بحاجة إلى تفسير ومعالجة وتحليلها، مما دفع تلك المؤسسات نحو تبني الأساليب والتقنيات الإدارية والمحاسبية الحديثة، لتستطيع مواجهة ومواكبة هذا العصر والتغيرات،بقصد الحفاظ على بقائها ونموها والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية، ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات المحتواة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي، الذي يشكل أحد أهم الوسائل التي تستخدمها منظمات الأعمال من أجل الوصول إلى تخطيط مالي سليم، حيث يهتم بعملية اتخاذ القرارات والتي تتعلق بكيفية الحصول واستثمار الأموال بالشكل الأمثل وبكفاءة،ومن أجل تعظيم القيمة السوقية للمنظمة أو تعظيم ثروة الملاك والمساهمين، وبالتالي المساهمة في تحقيق هدف الشركات في النمو والبقاء والاستمرار.

وإزدادت أهمية التحليل المالي في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، ولم تعد القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي لتفسيرها وتحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المنشأة الداخلية، وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة المنشأة الخارجية. وقد ازدادت هذه الأهمية بتزايد سعة وتعقد مشاريع الأعمال، إضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد. ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على صانع القرار القيام بها اعتمادا على الخبرات الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته في المستقبل.

يعتبر التحليل المالي من أهم أدوات التسيير ، التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ومن المناسب الإشارة هنا إلى أن أهمية التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها،بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة، مالكيها، دائنيها وموظفيها وغيرهم، لما لهذه المجموعات من مصالح يتطلب المحافظة عليها الحصول على أدق ما يمكن من المعلومات عن المؤسسة وأدائها ومدى سلامة مركزها المالي، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستعمال أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة، وتعرف العلاقات التي تربطها، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها. والاتجاهات التي يتخذها أداؤها.

حيث يساعد التحليل المالي في تمكين إدارة المنشأة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال مقارنة المعلومات والبيانات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة، وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج.

إشكالية البحث:

من خلال هذا الطرح يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكننا إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

1 - ماذا نقصد بنظام مراقبة التسيير ؟

2 - ما هو التحليل المالي؟

3 - ما هي أدوات التحليل المالي المستعملة التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحليل وضعيتها المالية ؟

فرضيات البحث:

كإجابات مؤقتة للأسئلة السابقة تقوم دراستنا على مجموعة من الفرضيات التي تقوم من خلال هذه الدراسة على اختبار مدى صحتها أو نفيها. والتي تتمثل في:

1 - نظام مراقبة التسيير هو نظام شامل للمعلومات، يعمل على تزويد المسيرين ومختلف المسؤولين بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات.

2 - التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

3 - تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب دفعت إلى اختيار موضوع هذه الدراسة منها:

أ - أسباب موضوعية وتتمثل في:

1 - أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية. محاولة ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية.

ب -أسباب ذاتية وتتمثل في:

2 - اهتمام شخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بمراقبة التسيير والتحليل المالي، وبحكم الاختصاص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة عن الموضوع بشكل عام.

3 - رغبتي الشخصية في التعمق في مجال التحليل المالي والاطلاع على طرقه وأساليبه الحديثة والمختلفة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الواقع الذي تعيشه منشأتنا في الوطن العربي، فبالإضافة إلى عدم استخدام أدوات التخطيط فإنها أيضا تفتقر إلى أدوات الرقابة الفعالة، التي تكشف عن الانحرافات التي تقع أثناء عملية تنفيذ الخطط، وإلا فأي خطة بدون مراجعة ومراقبة لا تحقق أهدافها المرجوة، لذا فالتأكيد على التحليل المالي يؤكد هذا الجانب. إذ يعتبر من أهم الوسائل التي بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية وتقييم أدائها عن طريق تحليل القوائم المالية، بحيث يظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارسة نشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد قراراتها.

أهداف الدراسة:

1 - التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة .

2 - إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

3 - التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

منهجية الدراسة وأدواتها:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري في الفصول الثلاثة الأولى، القائم على

جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، أما المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في الجانب التطبيقي في الفصل الرابع الذي تم فيه دراسة حالة مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأدوات التالية (الكتب، المذكرات، المجلات، المواقع الالكترونية...).

صعوبات البحث:

_ قلة المراجع باللغة العربية المتعلقة بمراقبة التسيير.

_ صعوبة الحصول على المعلومات والبيات المالية حول المؤسسة محل الدراسة، خاصة المعلومات المتعلقة بالسنوات الأخيرة، وذلك لسرية تلك المعلومات وعم التصريح بها لتستخدم في البحوث العلمية.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

البعد المكاني:

لقد تمت هذه الدراسة في مؤسسة إتحادية التعاونيات الفلاحية بمستغانم.

البعد الزماني:

غطت الدراسة الميدانية في المؤسسة فترة 2014و 2015، حيث امتدت فترة التربص على مستوى المؤسسة 15 يوما، من 10 جانفي إلى 25 جانفي 2020.

هيكل البحث:

لمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، ثلاثة فصول للجانب النظري، وفصل للجانب التطبيقي، تسبقهم المقدمة و تعقبهم الخاتمة.

بحيث نستعرض في الفصل الأول الإطار المفاهيمي لمراقبة التسيير الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن ماهية مراقبة التسيير من خلال مفهومها وخصائصها بالإضافة إلى تطورها التاريخي، أما الثاني فقد تطرقنا إلى أنواع مراقبة التسيير ومراحلها، أما الثالث يتضمن أدوات مراقبة التسيير.

أما الفصل الثاني الذي يتضمن عموميات حول التحليل المالي والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن مدخل للتحليل المالي من خلال مفهومه والأهداف المتوخاة منه وتطوره، والثاني استعمالات التحليل المالي كالأطراف المستفيدة من التحليل المالي، أما المبحث الأخير فيتمثل في القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

في حين خصص الفصل الثالث تحت عنوان أدوات التحليل المالي والمتمثلة في ثلاثة مباحث: المبحث الأول مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة)، أما المبحث الثاني والمتمثل في النسب المالية باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنتائج المؤسسة، ونقاط القوة والضعف في عملياتها التشغيلية والمالية، والمبحث الثالث المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

أما في ما يخص الجانب التطبيقي تناولنا فيه فصل واحد والذي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري،و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، والثاني تطرقنا فيه إلى الميزانية المالية، والمبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمراقبة التسيير

تمهيد:

يعد ميدان مراقبة التسيير مجالا مهما، باعتباره مفتاح التحكم في تسيير المؤسسات بالإضافة إلى ذلك تهتم بتوفير المعلومات المتعلقة بمختلف العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لمساعدة المسيرين في تقييم الأداء ومعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة.

وعليه فإن مراقبة التسيير تكتسب أهمية بالغة داخل المؤسسة تكمن أهمية بالغة داخل المؤسسة تكمن في تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك عن طريق ضمان قدرة التحكم والتسيير في المسار الصحيح لتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتفادي الانحرافات السلبية التي تعيق تحقيق تلك الأهداف، وهذا ما جعل المؤسسة في حاجة إلى وظيفة رقابية تشمل كل أنشطتها ووظائفها مهما كان نوعها.

وعلى هذا الأساس تم تصنيف الفصل من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية مراقبة التسيير.

المبحث الثاني: أنواع مراقبة التسيير ومراحلها.

المبحث الثالث: أدوات مراقبة التسيير.

المبحث الأول: ماهية مراقبة التسيير

تعتبر مراقبة التسيير من الوظائف حديثة النشأة حيث ظهرت في الو.م.أ خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين. ويمكن القول أن أحداث وظيفة مراقبة التسيير ترجع إلى إنشاء معهد مراقبي التسيير سنة 1931 بالولايات المتحدة الأمريكية وبدأت الوظيفة بالتطور بصورة فعالة بعد الحرب العالمية الثانية حيث نقل هذا التطور من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا وأصبحت المؤسسات تعطي أهمية متزايدة لهذه الوظيفة، لذلك سنحاول تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال التطرق إلى مفهوم ونشأة وأهداف مراقبة التسيير.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمراقبة التسيير

ظهرت مراقبة التسيير في بداية القرن العشرين في المؤسسات الأمريكية هذه المؤسسات ومع تطور نشاطها وتعقد عملياتها وما سببته الأزمة الاقتصادية العالمية لها أنا ذاك، وبسبب عجز الطرق الرقابية الكلاسيكية المستعملة في إخراج هذه المؤسسات من أزمتها، حاولت إيجاد طرق وأساليب رقابية جديدة من طرق محاسبية مثل المحاسبة التحليلية وطرق رياضية أخرى مثل بحوث العمليات...الخ، هذه الطرق التي ابتكرتها هذه المؤسسات كانت في بداية ميلاد مراقبة التسيير الحديثة ومن أبرز المؤسسات التي ساهمت في ذلك نجد شركة "فورد" و "جينيرال موتورز" وشركة " DU PONT" هذه الشركات التي أدخلت طرق وأساليب جديدة على نظام مراقبة التسيير من أجل تدعيم وتنمية الفعالية الاقتصادية وذلك للتحكم في إدارة المؤسسة مهما كبر حجمها وتعددت وظائفها.

وقد شهدت مسيرة مراقبة التسيير أربعة مراحل وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: في البداية وكمرحلة أولى استعملت مراقبة التسيير المحاسبة العامة، وإعلام المسيرين بالمعلومات اللازمة المتنوعة المتعلقة بعلاقة المردودية بالنشاط والمنتجات المحققة والمباعة من طرف المؤسسة. وهكذا وضعت النقاط الأولى لاستعمال أنظمة النسب ومؤشرات قياس الأداء الاقتصادي منذ بداية القرن الماضي وشاع نظام النسب وتطور داخل المؤسسات الكيميائية الأمريكية خاصة مثل مؤسسة "DUPONT" سنة 1907 وهذا النظام وضع لأول مرة في علاقة مع حسابات الميزانية وحسابات النتائج من أجل إبراز مختلف خطوات تكوين المردودية في كل الهوامش التجارية.

المرحلة الثانية: تعتبر هذه المرحلة مرحلة بداية اللامركزية في المؤسسة حيث تم وضع ميكانيزمات التنظيم وتقسيم هيكل المؤسسة إلى عدة وظائف داخل المقر المركزي مثل الخزينة المالية، البحث والتطوير، بالإضافة إلى فرض نظام استقلالية الأقسام في التسيير وإجراء مقارنة داخلية مع الأقسام الأخرى من أجل تحديد الموارد الضرورية للاستثمارات الجديدة وتطويرها.

المرحلة الثالثة: المرحلة التي تأسس فيها نظام مراقبة التسيير والتي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية في عصر الطرق التقنية للتسيير والتنبؤ التقديري والتي طبقت في المؤسسات الخاصة، هذه الأخيرة خصت إستراتيجية تخطيط العمليات والموازنة عن طريق الأقسام التي تعتبر ذات أهمية في المستقبل بالنسبة للمسيرين، ولكن ذلك في تخطيط عملياتهم وتسيير الميزانية الداخلية من أجل مطابقة الموارد مع الاهتمامات الخاصة.

المرحلة الرابعة: هذه المرحلة التي تعتبر من أهم مراحل تطور مراقبة التسيير ظهرت في الستينات مع انتشار أسس الإدارة بالأهداف التي أنشأت نمط التنظيم التسلسلي الذي يعتمد على معالجة الأهداف ومقارنتها بالنتائج الموازية، والذي استدعى عن طريق مراقبة التسيير تصميم مراكز المسؤولية وبذلك رسمت مراقبة التسيير أولى مستويات المسؤوليات التسلسلية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص مراقبة التسيير

أولا: مفهوم مراقبة التسيير

قبل التعرض لمفهوم مراقبة التسيير وخصائصها نلاحظ أن مراقبة التسيير مركبة من مصطلحين "مراقبة" و"التسيير" لذا سنقوم بتعريف كل مصطلح على حدى.

المراقبة:

تعني كلمة المراقبة وضع ما يعني القدرة على التحكم فيه وتوجيهه للوجهة المرجوة، أي كل مراقبة تهدف إلى قياس النتائج لفعل ما ومقارنة هذه النتائج مع الأهداف المحددة مسبقا لمعرفة التوافق من عدمه (أي التباعد أو الانحراف).[2]

التسيير:

يشمل مصطلح التسيير على عدة مرادفات كالقيادة، الإدارة، التوجيه، لكن عموما يستخدم مصطلحي الإدارة والتوجيه للدلالة على مهام السلطة العليا للمؤسسة فقط، بينما يستخدم مصطلحي التسيير والقيادة للدلالة على المهام التي يقوم بها المسؤولون في كافة المستويات التنظيمية للمؤسسة (العليا، الوسطى، التنفيذية).

ويمكن تعريف التسيير على أنه "عملية تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة باستخدام مواردها المتاحة".[3]

تعريف مراقبة التسيير:

التعريف الأول: يعرف أنتوني Antoony فإن مراقبة التسيير هي المسار الذي يتأكد من خلاله المديرين من أنه الحصول على الموارد واستغلالها بفعالية (بالنسبة للأهداف) وفاعلية (بالنسبة للوسائل المستعملة) وذلك لتحقيق أهداف المؤسسة.[4]

التعريف الثاني: مراقبة التسيير هي المسار الذي يتأكد من خلاله المديرين من أنه تم الحصول واستغلال الموارد بفعالية وكفاءة لتحقيق أهداف المنظمة.

التعريف الثالث: مراقبة التسيير هو إدارة أداء المؤسسة، ويهدف إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها المؤسسة لنفسها وفق إستراتيجية محددة، مع السعي إلى تحسين الوسائل المطبقة. يسمح التحليل المنتظم للاختلافات

[1] http://www.startimes.com/?t=24064864 المطلع عليه بتاريخ في 22/03/2020

[2] معراج هواري، مصطفى الباهي، مدخل إلى مراقبة التسيير، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص5.

[3] بلعالم الحاج محمد نجيب، مراقبة التسيير وعلاقته بإتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2016-2017، ص7.

[4] Claude Alazard et SABINE Sépari. Contrôle de Gestion Manuel et appgicattion, 5 ème Edition, Dunod, paris, 2018, p : 6.

بين الإنجازات والتنبؤات باتخاذ تدابير تصحيحية للتكيف مع التطورات الغير متوقعة، فمراقبة التسيير تساعد على صنع القرار.[1]

التعريف الرابع: مراقبة التسيير هي السيرورة التي تسمح للمسيرين بالتأكد من أن الموارد البشرية، المادية والمالية تستخدم بفاعلية للوصول إلى الأهداف قصيرة الأجل في إطار إستراتيجية المؤسسة طويلة الأجل.[2]

وفي الأخير نستطيع حوصلة هذه التعاريف في تعريف شامل في أن" مراقبة التسيير هي عملية تستهدف تجنيد الطاقات للاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية استخداما عقلانيا وفعالا وتصحيح الأخطاء وتدارك الانحرافات من اجل تحقيق أهداف المنظمة وتسمح كذلك للمسؤولين والعاملين بالتحكم في أدائهم من خلال المعلومات التي توفرها لهم والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصحيحة بغرض الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية بصورة ملائمة ومنسجمة وهي نظام للتعديل والتحكم في التسيير ككل.

ثانيا: خصائص مراقبة التسيير:

يمكن تلخيص خصائص نظام مراقبة التسيير في النقاط التالية:

أ. **تقديم معلومات صحيحة:** يعمل نظام مراقبة التسيير على تقديم معلومات صحيحة لمتخذ القرار لأن المعلومات الخاطئة أو المشوهة تظلل متخذ القرار وكثيرا ما تؤدي إلى نتائج سيئة.

ب. **حسن توقيت المعلومة المقدمة:** يوفر نظام مراقبة التسيير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أن المعلومة المتأخرة تفقد معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فحصول متخذ القرار على معلومة صحيحة ولكن متأخرة ليس لها أثر على القرار.

ت. **الاقتصاد في التكاليف:** تساهم نظام فعال لمراقبة التسيير على تخفيض التكاليف خاصة إذا كان هذا النظام إلكتروني مبني على الحاسب والبرمجيات فهو يخفض من تكاليف التشغيل وتكاليف الوقت وأيضا تخفيض التكاليف من خلال التقليل من الأخطاء والانحرافات التي غالبا ما يكون لها تكاليف باهظة.

ث. **سهولة الفهم:** يتصف نظام مراقبة التسيير بالسهولة سواءا في الفهم أو التطبيق، فإذا لم يفهم المسير نظام الرقابة جيدا وطبيعة المعلومات والنتائج التي يقدمها فإنه سوف يسيئ تفسير هذه النتائج الأمر الذي يؤدي به إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

ج. **تسهيل اتخاذ القرار:** يساهم نظام مراقبة التسيير في عملية اتخاذ القرار من خلال المعلومات التي يقدمها هذا الأخير إلى متخذ القرار والتي تتصف بالوضوح والجاهزية دون حاجة إلى التفسير والتحليل والاستقصاء.[3]

---

[1] Béatrice et Francis Grandguilot, L'essentiel du Contrôle de gestion, 10 ème édition, Gualino, 2018, p : 14.

[2] سعاد عقون، **نظام مراقبة التسيير أدواته ومراحل لإقامته في المؤسسة الاقتصادية** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص52.

[3] دادة عبد الحميد، **أثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة** ، دراسة مقارنة لكل من مؤسسة "موبيليس" و" روائح الورود"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 36.

كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): مثلث مراقبة التسيير

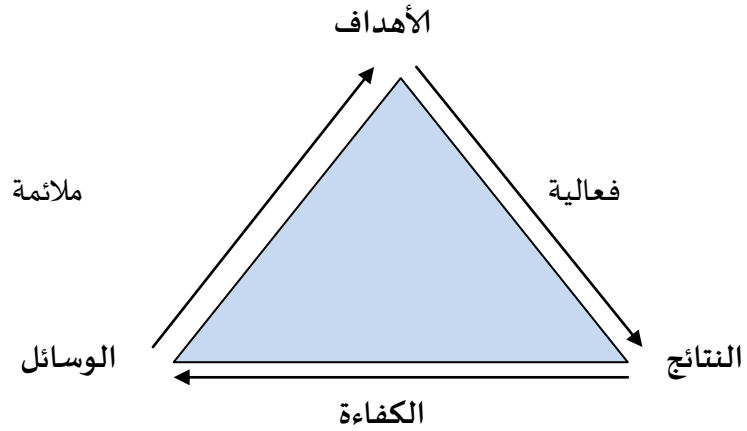

المصدر: H.Loning et Autres, Le Contrôle De Gestion organisation, outils et pratique, 3 ème édition, Dunod, p : 6 .

المطلب الثالث: أهداف مراقبة التسيير

يتضح لنا من خلال دور مراقبة وأهمية التسيير أنها وظيفة ضرورية تساهم بشكل كبير في مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار حيث نجدها تسعى إلى:

- تحقيق الفاعلية يعتبر المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية من الاستعمال العقلاني والرشيد لموارد المؤسسة ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع ميزانيات تقديرية ثم مقارنة بين ما خطط له وما تم تحقيقه.
- الوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة لمعالجتها وتصحيحها على أحسن وجه واستنتاج نقاط القوة للتركيز على تدعيمها وتطويرها بصورة دائمة ومستمرة.
- تحقيق الفعالية وهذا بتحقيق الأهداف التي وضعت مقارنة بالموارد المتاحة، ومن أجل تحسين الفعالية يتطلب تطوير ديناميكي لأنظمة المعلومات حتى تتمكن من جمع المعلومات في الوقت المناسب زيادة على ذلك ضرورة معرفة إيرادات ونفقات المؤسسة.
- تحليل الانحرافات التي تكون ناتجة بين النشاط الحقيقي والنشاط المعياري وإظهار وإبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات وذلك عن طريق الميزانية التقديرية.
- التأكد من صحة ملائمة الأهداف المسطرة أو المبرمجة تتمشى مع الوسائل المتاحة وذلك باتخاذ وتبني إستراتيجية مدروسة وتسيير فعال وأمثل للأشخاص أو الأفراد إذ بهذين العاملين يتمشى التسيير الفعال لوسائل الاستغلال وبالتالي تحقيق الأهداف في أقرب وقت وبأقل تكاليف ممكنة.[1]

[1] طويل رشيد، تسيير وتحليل الأموال العمومية، دراسة حالة خزينة ولاية تلمسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص20- 21 .

الشكل رقم (1-2): أهداف مراقبة التسيير

المصدر: مجدوب أحلام، دور أدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014، ص 13.

المبحث الثاني: أهمية مراقبة التسيير، أنواعها ومراحلها

بعدما تعرضنا إلى نشأة ومفهوم مراقبة التسيير، مع ذكر خصائصها وأهدافها، سنحاول في هذا المبحث أن نتطرق في المطلب الأول إلى أهمية مراقبة التسيير، والمطلب الثاني أنواعها وفي المطلب الثالث إلى أهم مراحل وخطوات مراقبة التسيير.

المطلب الأول: أهمية مراقبة التسيير

شهدت مراقبة التسيير اهتماما كبيرا من إدارات المنشآت الاقتصادية منذ أمد طويل وذلك للأسباب التالية:

- الوقوف على المشكلات والعقبات التي تعترض انسياب العمل التنفيذي قصد تذليلها.
- اكتشاف الأخطاء فور وقوعها أو هي في سبيل الوقوع لكي تعالج فورا أو يتخذ ما يلزم لمنع حدوثها.
- التثبت من أن القواعد المقررة مطبقة على وجهها الصحيح، وخاصة في الأمور المالية وحدود التصرف فيها.
- التأكد من أن العمليات الفنية تؤدي وفقا للأصول المقررة ثم تقويم المعوج منها.
- تقييم المديرين للتأكد من كفاءتهم في جميع المستويات وحسن سلوكهم.
- المحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة في قيام المنشأة مثل العاملين معها وذلك منعا للتعسف في استعمال السلطة من جانب المديرين وتحقيقا للعدالة في أداء الخدمات والوفاء بالالتزامات.
- التأكد من توافر الانسجام بين مختلف الأجهزة الإدارية وسيرها جميعا في اتجاه الهدف وفقا للسياسات المقررة.
- التثبت من أن القوانين مطبقة تماما دون إخلالها وأن القرارات الصادرة محل احترام الجميع.

- الوصول إلى معلومات واقعية عن سير العمل من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات وبخاصة ما يختص منها بالسياسات العامة للعمل وبأهدافه.[1]

المطلب الثاني: أنواع مراقبة التسيير

تنقسم مراقبة التسيير على عدة أنواع وذلك طبقا للأسس التالية:

➢ **على أساس الزمن:**

_ رقابة قبلية "وقائية أو تنبؤية":

هي الوسائل والإجراءات التي توضع قبل عملية التنفيذ، فعلى سبيل المثال توضع بعض الأساليب الوقائية التي تمنع قابلية الاختلاس فيما يخص مسائل الأموال وصرفها أو توضع لجان من عدة أشخاص ومن عدة أقسام في لجنة المشتريات ويبدل أشخاص هذه اللجنة كل شهر أو شهرين من أجل منع أي تجاوز أو أخذ رشاوى وغيرها.

_ الرقابة الحالية "أثناء عملية التنفيذ":

وهي عملية الرقابة التي تتم أثناء عملية تنفيذ الخطط، والتي تساعد على اكتشاف الأخطاء وتصحيحها.

_ الرقابة البعدية "بعد التنفيذ".

كل الإجراءات التي تتم بعد إجراء عملية التنفيذ، وهي إجراءات تقويمية من أجل الوقوف على الأخطاء وتحديدها وبالتالي عدم تكرارها في المرات اللاحقة وفي المستقبل.

_ نظام الرقابة المتعددة "التي تشمل الأنواع أعلاه"

➢ **على أساس الجهة التي تقوم بالرقابة:**

_ الرقابة الداخلية:

أي أن هناك قسم أو شعبة ضمن الهيكل التنظيمي تقوم بعملية الرقابة. ولهذا النوع إيجابيات وسلبيات، فأما الإيجابيات فتتمثل في أن نفس الأفراد في المنشأة يقومون بعملية الرقابة على أنفسهم وإذا ما كان هناك إحساسا بالمسؤولية فان هذا النوع من الرقابة سينجح، في حين أن السلبيات تتمثل في أنه أحيانا تؤثر على العلاقات الشخصية والمحاباة إلى التغاضي عن بعض التجاوزات.

_ الرقابة الخارجية:

أن تقوم بالرقابة جهة من خارج المنشأة. ففي دوائر الدولة مثلا تقوم بالرقابة أجهزة متخصصة من خارج هذه الدوائر، ومن إيجابيات هذا النوع أن الأجهزة الرقابية هي أجهزة متخصصة وأن أفراد هذه الأجهزة هم من خارج المنشأة وبالتالي لا توجد علاقات شخصية أو معارف ومن ثم تقل نسبة المحاباة، ولكن السلبيات تتمثل في أن المراقبين قد لا يستطيعون الوقوف على كافة المشاكل والانحرافات باعتبار أن كل عملية أو وظيفة لها خصوصيات لا يعرفها على وجه الدقة إلا القائم عليها.

➢ **على أساس التنظيم:**

_ الرقابة المفاجئة: وهي رقابة تعتمد على عنصر المفاجئة من أجل اكتشاف الأخطاء ومن أجل جعل الأفراد يحسون بأنهم معرضون للمراقبة في أي لحظة من أجل الالتزام.

[1] محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص167.

_ **الرقابة المستمرة:** وتجري على طول الخط من أجل دفع أي تجاوز، أي أنها عملية ملازمة لوظائف الإدارة، والرقابة كنشاط تتداخل في كافة أنشطة المنضمة، أي لا يجوز أن يكون هناك أي تراخي في مجال الرقابة، بل ينبغي أن تستمر عملية الرقابة.[1]

المطلب الثالث: خطوات ومراحل مراقبة التسيير:

يشمل نظام مراقبة التسيير جملة من الأنشطة المتتابعة والتي يمكن تجميعها إلى أربعة مراحل رئيسية وهي: التخطيط، التنفيذ، المتابعة والتحليل، وأخيرا التصحيح. وتتمثل فيما يلي:

المرحلة 01: التخطيط:

نقطة الانطلاق لهذا المسار كما قلنا سابقا تتعدى المدى الزمني الذي طالما اعتدنا ربط مراقب التسيير به، أي المدى المتوسط والقصير، بحيث نجد هنا مراقبة التسيير بالمعنى الواسع لها، ويتم من خلالها تحديد الإستراتيجيات والأهداف طويلة الأجل، يقوم مراقب التسيير في هذه المرحلة بتزويد إدارة المؤسسة بالمعلومات الكمية اللازمة للتفكير الاستراتيجي، ويساعد بعدها المديرين على الترجمة العملية للسياسات المختارة أي إكسابها الصيغة الاقتصادية.

يتم بعدها تقسيم الخطة الإستراتيجية إلى المدى المتوسط (3-5) سنوات، وهذا دائما بمساعدة مراقب التسيير، مع برمجة الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وتبدأ بعدها مرحلة إعداد الميزانيات والتي توافق المدى القصير أقل أو يساوي سنة، تسمح هذه الأخيرة بتحقيق الأهداف قصيرة الأجل، من الضروري أن تكون الميزانيات متناسقة ومرتبطة بمختلف مصالح المؤسسة.

المرحلة 02: التنفيذ:

بعدما يتم التخطيط لما سيشرع في تنفيذه، وهذا انطلاقا من الاختيارات الإستراتيجية، تأتي مرحلة التنفيذ، أي القيام بخطط العمل التي تم إعدادها، بتحقيقها في الميدان وعلى أرض الواقع. تجسد هذه المرحلة عملية تحقيق الأهداف وتعتبر بذلك غاية العمل التسييري ككل.

المرحلة 03: المتابعة والتحليل:

يتم أثناء سير العمليات الوقوف دوريا على التنفيذ، بقياس النتائج الجزئية المحققة، بحيث لا يمكن التأثير على الماضي، يكون التركيز هنا على فهم أسباب تلك النتائج والتوصل إلى ما يمكن فعله لتصحيح السير.

المرحلة 04: الإجراءات التصحيحية:

تؤدي المرحلة السابقة منطقيا إلى صياغة مجموعة من الحلول لمواجهة قصور الأداء والتي يتم اختيار أحسنها، قد تعود التصحيحات على عمليات القياس التي قد تكون غير صحيحة الحالة (1)، أو بالتنفيذ غير السليم للعمليات (2)، قد ترجع لمرحلة إعداد الموازنات والأهداف السنوية التي قد تكون غير مطابقة للإستراتيجية المختارة (3)، كما قد ترجع التصحيحات على الخطط متوسطة الأجل وحتى الإستراتيجيات نفسها لعدم واقعيتها أو عدم ملائمتها لوضعية المؤسسة (4)، وأخيرا قد يكون مصدر الخلل الأهداف العامة وغايات المؤسسة التي تستدعي إعادة النظر فيها (5).

---

[1] علي خلف عبد الله، **التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات** ، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماجستير في التحليل المالي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص3- 4.

نعيد ونذكر أن دور مراقب التسيير في هذه المرحلة يقتصر فقط على اقتراح تعديلات وتقديم توصيات، ولا يمكن له بأي حال من الأحوال اتخاذ قرارات بهذا الشأن، لأن هذه الأخيرة من صلاحيات المسؤولين العمليين المرتبطين بها، يؤكد هذا أن مسار مراقبة التسيير يهدف إلى تحسين جودة الأداء التسييري بالتركيز على التدريب أو التعلم الناتج عن تحليل أسباب الأخطاء السابقة.

من الواجب احترام كل هذه المراحل عند وضع واستغلال نظام مراقبة التسيير، فأي حذف أو إهمال لإحدى هذه المراحل يجعل هذا النظام أعرجا وبالتالي لن يضمن التحكم التسييري المنشود، فأحيانا نجد أن المؤسسات الصغيرة أثناء فترة نموها تركز على المرحلة الأولى والثانية على حساب المرحلة الثالثة والرابعة، وهي بهذا تعيد باستمرار نفس الأخطاء، لأن أهميتها منصبة أكثر على التخطيط والتحليل دون الأداء والتقييم.[1]

الشكل رقم (1- 3): مراحل عملية مراقبة التسيير

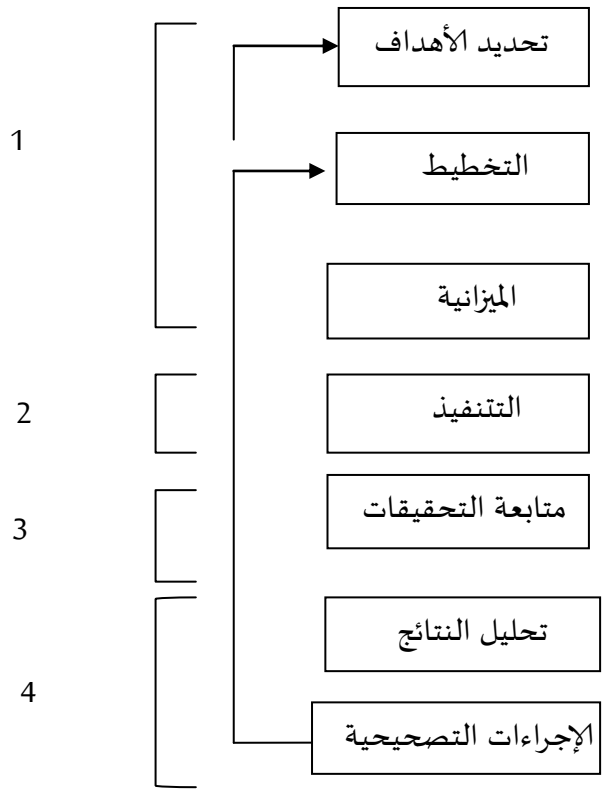

المصدر: Hélène Loning et autres, Op.cit, p 3 .

[1] سعاد عقون، مرجع سابق، ص73- 76.

المبحث الثالث: أدوات مراقبة التسيير

نظرا للأهمية التي تتمتع بها مراقبة التسيير لا بد من التركيز على الأدوات التي تمارس بها عملية الرقابة، ويذكر المفكرين أشكل مختلفة لأدوات مراقبة التسيير، هذه الأدوات تقيس عددا من المؤشرات التي تحكم أداء المؤسسة وكذا مركزها المالي. كما أن استعمال هذه الأدوات يختلف من مؤسسة إلى اخرى، وذلك حسب درجة تطور المؤسسة وحجمها، وهدغها وثقافة المسيرين فيها، ونوع مراقبة التسيير المعتمدة. ويوجد نوعين من الأدوات، أدوات تقليدية وأخرى حديثة وسنتطرق في هذا المبحث إلى الأدوات التقليدية والأدوات الحديثة لمراقبة التسيير.

المطلب الأول: الأدوات التقليدية لمراقبة التسيير:

أولا: نظام المعلومات:

تعريف نظام المعلومات:

يمكن تعريفه من الناحية الفنية على أساس أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم وبالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة ويمكن لتنظيم المعلومات أن تساعد المديرون والعاملين في تحليل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة وحتى عام 1980 لم يكن المديرون يهتمون بكيفية جمع وتنظيم وتشغيل وبث المعلومات في المنظمة ولو يكونوا يعلمون الكثير عن تكنولوجيا المعلومات وبالرغم من ظهور من الحاسبات الآلية واستخدامها في مجال نظم المعلومات سواء في عملية التخزين والتشغيل وظهور البرامج المتطورة التي تساعد في فعالية العملية الإدارية واتخاذ القرارات.

خصائص المعلومات:

كما ذكرنا فإن المعلومات تضيف إلى المعرف المرتبطة وتخفض من عدم التأكد وتؤيد عملية اتخاذ القرارات في المنشأة مع ذلك فهناك أنواع مختلفة من المعلومات وطرق مختلفة لوصف المنشأة أو الهدف، وسنوضح خصائص المعلومات فيما يلي:

1 - **الدقة:** قد تكون المعلومات صحيحة أو غير صحيحة، دقيقة أو غير دقيقة، فاستخدام هذه المعلومات يلزم التأكد من صحتها وسلامتها.

2 - **الشكل:** قد تكون المعلومات كمية أو وضعية رقمية أو بيانية مطبوعة على الورق، أو معروضة على الشاشة ملخصة أو مفصلة، وعادة ما تحتاج إلى عدة أشكال من البدائل المتاحة وفقا لكل موقف.

3 - التكرار يقيس التكرار مدى تكرار الحاجة إلى معلومات وتجميعها وإنتاجها.

4 - مدى شمول المعلومات، فقد تكون بعض المعلومات عامة تغطي مدى كبير بينما قد يكون البعض الآخر ضيق المدىمحدد في الاستخدام المطلوب.

5 - الارتباط قد تكون المعلومات مرتبطة إذا ما ظهرت الحاجة إليها في موقف معين

6 - الكمال توفر المعلومات الكاملة للمستخدم كل المطلوب معرفته عن موقف معين.

7 - التوقيت المعلومات الموقوتة هي التي نجدها حين الحاجة إليها أي لا تكون متقادمة حين وصولها.

8 - النشأة قد تنشأ المعلومات من مصادر داخلية للمنشأة أو من خارجها.

9 -القدرة الزمنية قد تكون المعلومات مستمدة من الماضي أو من القدرة الجارية أو من أنشطة مقبلة.[1]

أهداف نظام المعلومات:

ومن بين أهم الأهداف التي تسعى نظم المعلومات لتحقيقها تتمثل فيما يلي:

- ربط النظم الفرعية للمؤسسة مع بعضها في نظام متكامل بما يسمح بتدفق البيانات والمعلومات بين تلك النظم وبما يؤدي إلى تحقيق التنسيق بين أنشطة تلك النظم.
- المساعدة في ربط أهداف النظم الفرعية للمؤسسة بالهدف العام للمؤسسة وبالتالي المساهمة في تحقيق هذا الهدف.
- المساعدة والمساندة في عملية صنع واتخاذ القرار في جميع المستويات التنظيمية من خلال توفير التقارير التي تتضمن المعلومات اللازمة لتلك القرارات وفي التوقيت المناسب.
- توفير المعلومات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة في المكان والتوقيت والشكل المناسب.
- الرقابة على عملية تداول البيانات والمعلومات وحفظها.
- تهدف نظم المعلومات إلى تحسين إنتاجية المؤسسة بعدة طرق منها إنتاج التقارير عن العمليات الروتينية للمؤسسة بدقة، تحديث البيانات والمعلومات، التنبؤ بالمشاكل التي تتعرض لها المؤسسة.
- تهدف نظم المعلومات إلى تطوير أداء المؤسسات من خلال ما تتيحه من معلومات مرتدة عن تنفيذ الخطط والمشروعات.[2]

ثانيا: المحاسبة العامة:

المحاسبة العامة:

أ -مفهوم المحاسبة العامة : هي عبارة عن فن للتسيير المحكم والمضبوط المتمثل في متابعة ومعاينة كل الحركات المخصصة للاستثمار داخليا وخارجيا، والتي تمكننا من معرفة الحالة المالية للمؤسسة في مدة معينة، مع تجديد النتيجة من حيث الربح أو الخسارة

ب -أهداف المحاسبة العامة :تتمثل أهداف المحاسبة العامة في:

- معرفة نتائج النشاط.
- معرفة مدى تطور الذمة.
- تزويد المحاسبة التحليلية و المحاسبة التقديرية بالبيانات اللازمة.
- تمثل المحاسبة العامة قاعدة لكل تحليل مالي.
- هذه الأهداف خاصة بالمؤسسة أما بالنسبة للغير فهي:
- تعرف المحاسبة العامة على أنها نظام إعلامي و بالإضافة إلى تزويد مسؤولي.
- المؤسسة بالبيانات اللازمة، فإنها تزود كل من يتعامل مع المؤسسة(الزبائن،الموردون،

[1] محمد خليل، وآخرون، مراقبة التسيير في المؤسسة، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية، ص 15- 16، المطلع عليه بتاريخ 2020/02/28. www.rr4ee.net

[2] دادة عبد الحميد، مرجع سابق ، ص32 .

المساهمون الخواص، البنوك، و كل الهيئات الأخرى).

- تزود المحاسبة الوطنية على مستوى الأمة بما تحتاجه من أجل التخطيط(الدخل، ميزان المدفوعات).
- تزود مصلحة الضرائب بالبيانات، مما يسمح بالمراقبة و فرض الضرائب المختلفة على النشاط و الأرباح.

نستخلص من هذا أنه يجب أن تحضر القوائم المالية (الميزانية ،جدول حسابات النتائج، و الملحقات). بكل عناية أن وضوحها ودقتها وصدقها وموضوعيتها مرهون بتطبيق المبادئ المحاسبية الأساسية، وقواعد التقييم ومعايير إظهار النتائج والتسجيل التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني وإلا سوف تكون تلك القوائم المختلفة من مؤسسة إلى أخرى شكلا ومضمونا غير قابلة للاستعمال، وإن استعملت فستكون لها آثار وخيمة على الجميع.

ج -المبادئ المحاسبية :تتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية أن المحاسبين يحاولون دائما تقديم صورة صادقة لوضعية المؤسسة متمثلة في القوائم المالية. من المبادئ الأساسية المحاسبية المتعارف عليها عموما:

- مبدأ استمرارية النشاط.
- مبدأ استقلالية الدورات و النتائج الدورية.
- مبدأ إستقرارية الوحدة النقدية.
- مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية.
- مبدأ الحيطة و الحذر.
- مبدأ القيد المزدوج.
- مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية.[1]

ثالثا: المحاسبة التحليلية:

المحاسبة التحليلية :

مفهوم المحاسبة التحليلية :

المحاسبة التحليلية هي تقنية معالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة، بالإضافة إلى مصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسات القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية، وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو مستوى الإدارة.

أهداف المحاسبة التحليلية:

أهداف المحاسبة التحليلية تتجلى فيما يلي:

1 -تحديد تكلفة الإنتاج: ويعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة التحليلية، إذ تقوم باستخراج سعر تكلفة الإنتاج التام، ومجمل التكاليف في مختلف مراحل الإنتاج، بالإضافة إلى استخدام هذه التكلفة لتحديد سعر البيع.

2 -ضبط رقابة التكاليف: المحاسبة التحليلية تهدف إلى تخفيض تكلفة الإنتاج مع الحفاظ على المواصفات الخاصة بالمنتج، وتحقيق الجودة المطلوبة.

[1] محمد خليل وآخرون، مرجع سابق، ص17-18، المطلع عليه بتاريخ 2020/02/28. www.rr4ee.net

3 - لنجاح تسويقه لذلك يعتبر ضبط ورقابة استخدام هذه العناصر المهمة أساسا لتحقيق هدف خفض التكلفة وتحقق هذه المهمة من خلال تصميم الإجراءات والنظم والدورات المستندة الخاصة لكل عنصر من عناصر التكليف.

4 - **إمكانية تقييم المخزونات:** أي الكميات المنتجة التي لم يتم استهلاكها في نهاية الفترة الحسابية الخاصة بالنسبة لحسابات: 33،34،35،36.

5 - **مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرية وتحليل الانحرافات:** وتتمثل في إمكانية تحليل كل من البيانات المعبرة عن الخطط المعيارية، والبيانات الممثلة للتنفيذ الفعلي الحقيقي، والمقارنة بينهما وتحليل الانحرافات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

6 - **اختيار أفضل بديل:** تهتم محابة التكاليف بتوفير بيانات لكل بديل، ويتحقق ذلك من خلال تحليل بيانات التكاليف وفق مفاهيم وطرق معينة، بحيث يمكن لها إعداد تقارير ملائمة تتضمن بيانات مقارنة عن تكلفة القرارات البديلة والعائدات المترتبة عن كل بديل منها.

7 - **قياس النتائج التحليلية:** لمعرفة التكاليف وسعر التكلفة نستطيع قياس مردودية المنتجات المختلفة أو المبيعات كل منها على حدى، إذ يتحدد سعر البيع على أساس سعر التكلفة وتحديد المردودية على أساس الربح الذي تحققه المؤسسة.

8 - **إكمال المحاسبة العامة:** عن طريق تزويدها بكل المعلومات المتعلقة بتطورات بعض عناصر الأصول كمخزونات السلع، المنتوجات، والاستثمارات التي تمولها، وللأعباء غير المعتبرة، وكذلك العناصر الإضافية.[1]

المطلب الثاني: أدوات الحديثة لمراقبة التسيير:

أولا: التحليل المالي:

مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية وتبويبها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة، بهدف إيجاد الروابط فيما بينها، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها، والبحث عن أسبابها، وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة.[2]

أهمية التحليل المالي :

تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد أدوات مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المشروع، من خلال توضيح العلاقات بين بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمشروع. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمشروع.

---

[1] محمد خليل، وآخرون، مرجع سابق، ص19-20، المطلع عليه بتاريخ 2020/02/28. www.rr4ee.net

[2] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، الطبعة الأولى، فلسطين، دار الوفاء للنشر ،2008، ص2.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

1 - يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

2 - يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، ولتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.

3 - يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرف مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.[1]

مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعلى أبرز هذه المقومات هي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصل إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة.
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، وقادرا على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.[2]

ثانيا: الموازنات التقديرية:

مفهوم الموازنات التقديرية:

هي خطة تتناول كل صور العمليات المستقبلية لفترة محدودة، أو بعبارة أخرى هي للتعبير عن أهداف وسياسات وخطط ونتائج، تعد مقدما بواسطة الإدارة العليا لكل قسم من أقسام المشروع باعتباره وحدة واحدة.

وتتكون الميزانية التقديرية الموحدة للمشروع من عدة ميزانيات أصغر لكل فرع من هذه الأقسام، فالميزانية التقديرية بمثابة أداة تستخدم في التعبير عن هدف معين تسعى إلى تحقيقه إدارة المؤسسة.

وقد يحدث العكس لذلك كان من الضروري متابعة تنفيذ لإجراءات تعديلات معينة تكفل نجاح الخطة الموضوعة، بل قد يتطلب الأمر إدخال تعديل شامل على البرنامج المرسوم.[3]

وظائف الميزانية التقديرية:

---

[1] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص24-25.

[2] فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 9.

[3] محمد خليل وآخرون، مرجع سابق، ص23-24. المطلع عليه بتاريخ 2020/02/28. www.rr4ee.net

1 -وظيفة التخطيط: وهو وضع الأهداف وإعداد التنظيمات اللازمة لتحقيقها، وتوضع الهداف في صورة خطط طويلة لأجل وخطط قصيرة الأجل، بالنسبة للمؤسسة وبالنسبة لكل قسم من أقسامها، وبعد أن يتم التخطيط يصبح من الضروري تنظيم جميع العوامل تنظيما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة.

2 -وظيفة التنسيق: وهو العملية التي بموجبها يتم توحيد الجهود بين الأقسام المختلفة للمؤسسة بحيث يعمل كل قسم منها نحو تحقيق الهدف الموضوع، ولهذا فإنه يجب ألا يصدر أحد الأقسام قرارات تخصه يكون لها أثر على الأقسام الأخرى دون الرجوع إلى هذه الأقسام فمثلا لابد أن يكون هناك توافق تام بين أقسام الإدارات.

3 -وظيفة الرقابة: الرقابة هي عملية كتابعة تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعة واستخدام الميزانيات التقديرية للرقابة يحتم ضرورة إبلاغ الإدارة .لمدى ملائمة الخطط والأهداف والسياسات الموضوعة مقدما، ومقارنة نتائج العمليات الفعلية في جميع أقسام المشروع بالخطط والأهداف الموضوعية مقدما، ومتابعة الانحرافات التي تحدث نتيجة للتنفيذ الفعلي[1].

ثالثا: لوحة القيادة:

تعريف لوحة القيادة:

التعريف الأول: لوحة القيادة هي وسيلة للاتصال واتخاذ القرار والتي تسمح بمراقبة التسيير بلفت نظر المسؤول إلى النقاط الهامة أو نقاط المفاتيح المتعلقة بالسير وذلك قصد تحسينها.[2]

التعريف الثاني: هي مجموعة من المؤشرات المرتبة في نظام خاضع لمتابعة طريق عمل أو مسؤول ما للمساعدة على اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة على عمليات القسم المعني، كما تعتبر أداة اتصال تسمح لمراقبي التسيير بلفت انتباه المسؤول إلى النقاط الأساسية في إدارته بغرض تحسينها.[3]

أهمية لوحة القيادة :

تعتبر لوحة القيادة هي أداة للمراقبة وكذلك تستعمل للمقارنة ونظرا لما تحتويه من معلومات فهي تعتبر كذلك أداة للاتصال وكذلك تساعد لوحة القيادة على اتخاذ القرار.

1 -لوحة القيادة كأداة للمراقبة: تسمح لوحة القيادة بالمراقبة المستمرة على ما تحقق ومقارنة الأهداف المحددة وهي تجلب الانتباه للنقاط الحساسة ومدى انحرافها بالنسبة للمعايير، وهي تسمح أيضا بتشخيص وفحص نقاط الضعف وإظهار النقائص، لها تأثير مباشر على نتيجة المؤسسة.

2 -لوحة القيادة كأداة للاتصال: بمجرد صدور لوحة القيادة تصبح كأداة للاتصال بين مختلف مستويات الهرم الإداري ويجب أن تسمح للمنفذين أي أسفل الهرم بمناقشة النتائج وكذلك نقاط القوة والضعف، ويجب كذلك أن تسمح هذه المناقشات بطلب وسائل إضافية أو تحديد أكثر لها هو مطلوب ومنتظر منهم، أما المسؤول في التسلسل الهرمي يجب أن ينسق الإجراءات والقرارات التصحيحية الملزم القيام بها قصد التعظيم النتائج الإجمالية بدلا من الجزئية.

---

[1] طويل رشيد، مرجع سابق، ص28.

[2] معراج هواري، مصطفى الباهي،مرجع سابق، ص 78.

[3] مجدوب أحلام، مرجع سابق، ص50.

3 -لوحة القيادة كأداة لاتخاذ القرار: تعطي لوحة القيادة معلومات على نقاط القوة والضعف للمسير، هذه المعرفة تسمح بوضع خطة تصحيحية محددة المدى وبالتالي فهي تؤدي دور أداة مساعدة على اتخاذ القرار ثم كوسيلة من الوسائل المهمة في عملية التسيير.[1]

مراحل إعداد لوحة القيادة :

تخضع عملية إعداد لوحة القيادة لمنهجية صارمة وذلك لمدى أهمية هذه الإدارة في مراقبة التسيير، فقبل كل شيء يجب التحضير الجيد للمشروع وذلك بدراسة التنظيم الداخلي وتقييم مدى المنفعة أو الجودى من وراء تبني هذه الأداة وفي حال الموافقة على تبني المشروع، يشرع في المراحل التالية:

1 -تحديد الأهداف بدقة: تعتبر الأهداف السبب الرئيسي لوجود لوحة القيادة ويجب أن يكون الهدف ممكنا ومحددا من حيث المدة وأن يكون معقولا ويخضع تحديد الأهداف إلى:

_ الأهداف القابلة للقياس (الزيادة، التخفيض، الثبات).

_ متابعة القياس بالأرقام، نسب.

_ تحديد المدة للهدف المراد قياسه (التخفيض، النسبة، الشهر، السنة).

2 -تحديد العناصر الأساسية لتحقيق الأهداف:

يتم في هذه المرحلة:

_ تحديد المعلومة الضرورية.

_ جمع المعلومات في المؤسسة (البحث عن المعلومات غير المتوفرة) ودراسة كيفية الحصول عليها.

_ تصنيف عناصر المعلومات.

3 -تحديد المؤشرات:

ويتم في هذه المرحلة:

_ تحديد المؤشرات الملائمة.

_ وضع المعايير حسب الأهداف.

_ تنظيم نظم المعلومات من المؤشرات المختارة.

4 -بناء لوحة القيادة واختيار التقييم الملائم: يعد تنفيذ المراحل الثلاثة السابقة الذكر بتعيين اختيار الشكل الموافق لتقديمها، أي بناء لوحة القيادة يتبنى أدوات تسمح بالإظهار السهل والقراءة السريعة الهامة لمتابعة كاللوحات الإحصائية، الرسومات البيانية.[2]

[1] معراج هواري، مصطفى الباهي،مرجع سابق، ص85- 86.

[2] مجدوب أحلام، دور أدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي، مرجع سابق، ص51- 52.

الشكل رقم (1-4): مراحل إعداد لوحة القيادة

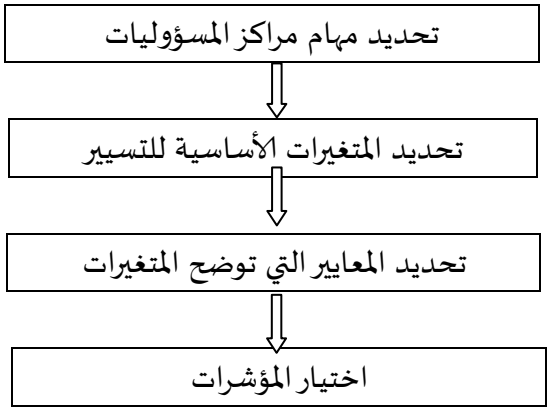

المصدر: هباج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، 2011-2012، ص62.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل والذي تضمن الإطار المفاهيمي لمراقبة التسيير، نستخلص أن مراقبة التسيير تهدف إلى تجنيد الطاقات والقدرات من أجل الاستعمال الفعال والملائم للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل التطبيق الجيد للإستراتيجية، ويساعد المسؤولين على التحكم في أدائهم من خلال متابعة الأداء وتحليل الانحرافات والبحث عن أسبابها، وبالتالي يمكنهم التعرف على مواقع الخلل لتحسين أدائهم في المستقبل.

كما تقوم عملية مراقبة التسيير على مجموعة من الأدوات والوسائل التي تعمل بصورة جيدة ومتناسقة مع الإجراءات المحددة والتي تساعد على تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات.

الفصل الثاني: عموميات حول التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة، مع إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، مما يساعد إلى تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وتعزيزها والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، وإن الهدف من التحليل المالي هو تزويد الفئات المعنية بالمعلومات والبيانات عن الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى عموميات حول التحليل المالي والتي سنقوم بدراستها بصفة منفصلة من خلال هذه المباحث:

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

ازدادت أهمية التحليل المالي في ظل التوسع الكبير في مشاريع الأعمال والاستثمارات التي تقوم بها الشركات في عالمنا المعاصر، والذي أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير نتائج هذه الشركات وتحديد أسباب مشاكلها المالية وتقديم التوصيات المناسبة لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات المالية الملائمة في ظل عالم احتدمت فيه المنافسة وازدادت حالات عدم التأكد، ولذلك يعتبر التحليل المالي الأسلوب الأكثر نجاعة في اتخاذ وترشيد القرارات من خلال الاعتماد على تحليل وتفسير مختلف البيانات والمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي

تاريخيا ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي ،إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1985 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول(الموجودات) و الخصوم (المطلوبات و وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات ،وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، أدت إلى إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملاءتها الفنية والحقيقة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. إن الفشل والإفلاس للعديد من الشركات، أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات. إن تطور تقنيات الاستثمار و التمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة، و/ أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي. هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة وتدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.[1]

يمكن أن نستخلص من نشأة التحليل المالي الأسباب التالية:

الثورة الصناعية :

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح والإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات ألاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع.

مما أدى للمساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل فأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر، 2007،ص7 .

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جميع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعداد صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات منشات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المنشات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

الإئتمان

إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، لذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت. لهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف. [1]

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي ووظائفه

مفهوم التحليل المالي:

وردت العديد من التعاريف التي حاولت تحديد مفهوم لوظيفة التحليل المالي، والتي سنحاول إبراز بعض منها فيما يلي :

التعريف الأول: التحليل المالي بأنه عبارة عن " عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". [2]

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 22- 23.

[2] عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الأولى عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000، ص141.

التعريف الثاني: إن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها.[1]

التعريف الثالث: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب المناسب، وذلك باستخدام أدوات معينة للحصول على معلومات تساعد عملية اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل.

وظائف التحليل المالي:

للتحليل المالي عدة وظائف ترتكز في مجملها حول:

توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار :من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.

اتخاذ قرار الاستثمار : و ذلك عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها.

اتخاذ قرار التمويل :حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.

اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية : من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.[3]

والشكل التالي يوضح وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار:

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق،اص10.

[2] وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص21.

[3] بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011، ص11.

شكل تخطيطي رقم (2-1): يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار

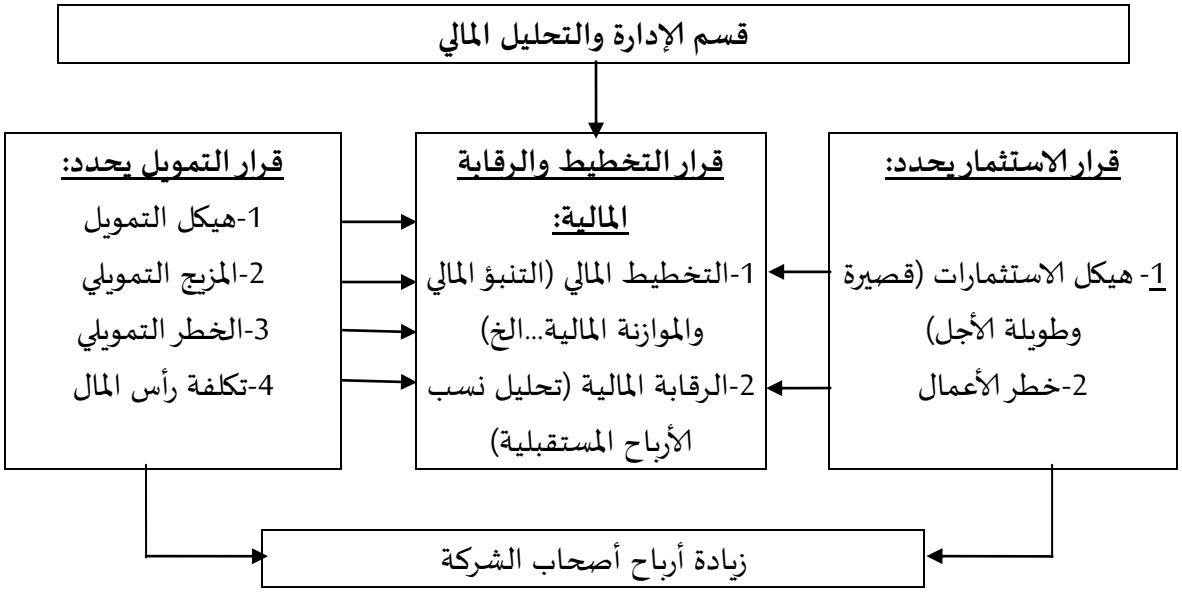

المصدر: خلدون إبراهيم شربفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، 2001، ص 17.

المطلب الثالث: الأهداف والخطوات المتبعة في التحليل المالي

أهداف التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة.
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.[1]
- ✓ معرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- ✓ معرفة وضع الشركة في قطاعها.

هذا ويمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المناسبة للمؤسسة، وليست السياسة المثلى لها، بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهدا أكبر وأعمق من التحليل المالي العادي.[2]

[1] عبد الحليم كراجة و آخرون، مرجع سابق، ص 143.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2006، ص239- 240.

الخطوات المتبعة في التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بصفة عامة، إن خطوات التحليل المالي هي:

1 -تحديد الغاية أو الهدف من التحليل، مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل...الخ.

2 -جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل، فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة. أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دورا حاسما في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.

3 -تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

4 -تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل.

5 -تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها المستقبلي.

6 -كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.[1]

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تشخيص الوضعية المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لخدمة مستخدمي المعلومات وذوي العلاقة بالمؤسسة وذلك من خلال اعتماد على مجموعة من المعايير للحكم على النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي. و من هذه الأسس العامة ما يلي:

1 -تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل:

ويبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفتها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدأ صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم

[1] وليد ناجي الحيالي،مرجع سابق، ص25- 26.

هذا الهدف مباشر. فإذا ووجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرة و رغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو قدرة العميل على انجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة. تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية:

من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.

2 -تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته:

فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

3 -اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث:

وحيث أن المشكلة موضع البحث في مثالنا السابق هي السيولة، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة، مثل:

أ - نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.

ب -معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها.

ت -كشف التدفق النقدي، والذي يقدم فكرة عن مواعيد وفرة السيولة لدى المؤسسة.

4 -استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب:

وتعتبر هذه الخطوة الأكثر والأصعب أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسبة ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

5 -اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، ولا مانع، حيث يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار.

6 -تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

7 -تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.

8 -وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة التأكد وليس إلغائها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقه، كما أن عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح، بين تفسيرات واستنتاجات المحلل والحقائق والمعلومات التي استندت عليها هذه التفسيرات والاستنتاجات، وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه

المحلل في الوصول إلى استنتاجاته، وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل. وهذا من المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:

أ - معلومات عن المشروع موضوع التحليل، والصناعة التي ينتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه.

ب -المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

ت -الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.

ث -تحديد الايجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

ج -الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به.[1]

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

لاشك بأن أي مشروع يولد ويترعرع وسط مجتمع معين تنشأ بينهم علاقات تختلف درجة متانتها وفقا وفقا لمستوى المصالح التي تربطهم ببعض، هذه الأطراف تهتم ببيانات المشروع حسب ضرورة ومستوى الحاجة إليها، ومن الممكن تصنيف الجهات المعنية ببيانات التحليل المالي حسب درجة علاقاتها بنتائج التحليل وتنقسم هذه الأطراف إلى داخلية وخارجية تتمثل فيما يلي[2]:

أ - الأطراف الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- **إدارة المؤسسة :**

يستعمل التحليل من قبل مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لتحقيق واحدة من الغايات التالية، أو كلها مجتمعة:

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة.
- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمشابه في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- تقييم فاعلية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام.
- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.
- تشخيص المشكلات الحالية.
- التخطيط للمستقبل.

- **العاملون في المؤسسة:**

ويهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين رئيسيين، هما:

- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالانجاز في حالة النجاح، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص240- 241.

[2] وليد ناجي الحيالي،مرجع سابق، ص 26.

- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.[1]

المساهمون:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد (الربح) على المال المستثمر، ودرجة المخاطر التي يتعرض لها، أي التي تتعرض لها استثماراته. لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب.

ب -الأطراف الخارجية : وتتمثل فيما يلي:

- **الدائنين:**

يقصد بالدائنين الأشخاص الذين اكتتبوا بسندات إقراض المنشأة أو الأشخاص المحتمل شرائهم للسندات المصدرة،أو الاكتتاب في القرض الجديد، وقد يكون الدائن مصرفا أو مؤسسة مالية أو أفراد طبيعيين، لذلك فإن هؤلاء الدائنون يهتمون عادة بالتعرف على سيولة المنشأة أي على قدرتها في تسديد القروض بمواعيد استحقاقها وكذلك الفوائد، لذلك فإن شكل التحليل المالي يجب أن يساعد هؤلاء الأشخاص في بناء قراراتهم الاستثمارية.

- **الموردون :**

يهتم المورد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، واستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل مع أي من هؤلاء المتعاملين أو يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.

- **المتعاملين :**

ومن جانب آخر فإن شكل البيانات والمعلومات التحليلية التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه في السوق تفيد مجموعة المتعاملين معه، إذ من خلالها يستطيعون أن يعرفوا الشروط التي يحصلون عليها وحدود الاختلاف في هذه الشروط فيما بين كافة المتعاملين، ومن مصلحة المنشأة المتعاملة أن تتابع مركز مورديها خاصة المورد الرئيسي للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التزود للموارد الأولية ومدى إمكانية تخفيض كلفتها.[2]

- **المستثمرون الحاليون والمتوقعون :**

وهم أصحاب الأسهم في لشركات المساهمة (الملاك) أو من ينوون استثمار أموالهم في أسهم هذه الشركات، حيث يسعى هؤلاء إلى تحليل القوائم المالية للمشروع للتعرف على الأرباح المتحققة خلال فترة أو فترات مالية معينة كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها في المستقبل، بالإضافة لاهتمامهم باحتساب العائد على أسهم المشروع ويدرسون من خلال هذا التحليل سياسات توزيع الأرباح وثباتها، وقدرة المشروع على توفير السيولة النقدية اللازمة لدفع حصص أرباحهم.

[1] مفلح محمد عقل، مرجع نفسه، ص236- 237

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 50- 51.

أطراف خارجية أخرى :

- هناك العديد من الأطراف الخارجية الأخرى المستفيدة من تحليل القوائم المالية، والمتمثلة في:
- **بيوت الخبرة المالية :**

فهي مؤسسات تقوم بالتحليل لأهداف خاصة بها أو بتكليف من أحد الأطراف أصحاب الصلة بالمنشآت مقابل أجر معين، وتقوم من خلال التحليل بالإجابة على استفساراتهم وتساؤلاتهم.

- **الغرف التجارية والصناعية :**

فإنها تقوم بجمع البيانات عن الشركات المنضوية فيها بهدف استخراج نسب ومؤشرات مالية لكل قطاع منها تمهيدا لنشرها حتى يستفيد منها المستخدمون وأصحاب الصلة للحكم على أداء المنشآت، وهذا ما تقوم به أيضا أسواق المال أو الهيئات المسؤولة عنها من خلال إصدارها للكتاب أو الدليل السنوي.

- **الأجهزة الحكومية :**

فإنها تهتم بالتحليل المالي لما يقدمه من خدمات مهمة في إطار التخطيط الشامل وإعداد الموازنات والحسابات القومية بالإضافة إلى التأكد من أداء المنشآت وربحيتها وما يترتب عليها اتجاه الدولة من ضرائب.[1]

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

قبل التطرق إلى معايير التحليل المالي

تعريف المعيار:

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئا بالنسبة للحالة المالية للشركة إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقا لتلك المجموعة من المعايير.[2]

خصائص المعايير واستخداماتها:

- **الخصائص:**

وحتى يكون للمعيار معنى ما أو يكون مقبولا، لابد له من أن يتصف بالخصائص التالية:

1 - أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيعتذر تحقيقه، ولا أن يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة، فقد درج مثلا على قبول نسبة التداول بحدود (1:2)، وهذه نسبة لا يصعب الوصول إليها، لكنها في الوقت نفسه ليس من السهل تحقيقها.

2 - أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة.

3 - أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006. ص74- 75.

[2] هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018- 2019، ص 114.

- **الاستخدام:**

تستخدم المعايير للغايات التالية:

1 - إعطاء النسبة أو الرقم المطلق معنى ومغزى يمكن تفسيرهما في ضوئه.

2 - يستعمل أداة المقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات.[1]

أنواع المعايير المعتمدة في التحليل المالي :

1 - المعيار المطلق: ويقيس كفاءة سيولة الشركة في الأجل القصير، و يأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول (2) مرة، ومعيار نسبة السيولة السرية (1.5) مرة.

2 - معيار الصناعة : ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة. كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة. عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.

3 - المعيار المستهدف : إذ تعد الإدارة مسبقا وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل المالي.

4 - المعيار التاريخي: إذ يعتمد لهذا الغرض أداء الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس. وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعاليات الشركة.[2]

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تمثل القوائم المالية مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة، وتخضع هذه القوائم للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات. وتتمثل هذه القوائم في ما يلي:

المطلب الأول: الميزانية وحساب النتائج

الميزانية:

والذي من خلاله سوف نتطرق لمفهوم الميزانية، أهميتها، المعلومات الدنيا الواجب توفرها في الميزانية، وأخيرا عرض الميزانية.

مفهوم الميزانية:

الميزانية هي تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبيا بمصطلح الأرصدة تمييزا لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية. وللميزانية جانبان، ويسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 242.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص21- 22.

المؤسسة والتزاماتها اتجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المؤسسة وحقوقها على الآخرين.

أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.[1]

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:

- **الأصول:**

✓ التثبيتات المعنوية.
✓ التثبيتات االعينية.
✓ الاهتلاكات.
✓ المساهمات.
✓ الأصول المالية.
✓ المخزونات.
✓ أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
✓ الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
✓ خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

- **الخصوم:**

✓ رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال. مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
✓ الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
✓ الموردون والدائنون الآخرون.
✓ خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
✓ المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا).

[1] لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011- 2012، ص37.

✓ خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.[1]

حساب النتائج:

مفهوم حسابات النتائج:

يتضمن حساب النتائج عرض مكونات وعناصر النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة بشكل مفصل وفق خطوات متتابعة وبطريقة متدرجة تبين مختلف المستويات المكونة للنتيجة الصافية مظهرا بذلك جميع عناصر المنتوجات المحققة والأعباء المتعلقة بنشاط المؤسسة خلال الدورة المالية.

وفق النظام المحاسبي المالي فان حساب النتائج فهو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة.[2]

أهمية حسابات النتائج:

إن حساب النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تنبع من:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حسابات النتائج:

يتكون حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، و لقد عرفهما النظام المحاسبي المالي كما يلي:

_ **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم. كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

_ **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض الأصول، أو في شكل ظهور خصوم. وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية. [3]

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

---

[1] القرار المؤرخ في 25مارس 2009، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالي ة، الجريدة الرسمية، العدد 19، المادة رقم 1.220، ص23.

[2] هادفي خالد، مرجع سابق، ص69.

[3] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص44- 45.

- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.[1]

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية:

مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

يوصف كشف التدفق النقدي بأنه حلقة الوصل بين كشف الدخل و الميزانية العمومية. و أن الغرض الأساسي من هذا الكشف هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة مالية محددة، إذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على النقد، لذلك يعتبر الآن من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي، و يمكن أن يستخدم هذا الكشف من قبل الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية كما يمكن للمستثمرين و الدائنين من استخدام هذا الكشف لتقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين، و تسديد التزامات الدائنين.[2]

أهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة. كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

_ الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي.

_ تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات.

_ تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.

_ تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.[3]

العناصر الأساسية المكونة لقائمة التدفقات النقدية :

هناك 3 عناصر أساسية مكونة لقائمة التدفقات النقدية، حيث أنها تجمعها علاقة تكامل فيما بينها وهي تصنف كالأتي :

---

[1] القرار، العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 2.230، ص24.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص17- 18.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 196.

1 - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل مايلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة.
- النقد المحصل من العملاء، أي الناتج عن المبيعات.
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع.
- النقد المدفوع للضرائب.
- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2 - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليلها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات.
- النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل.
- النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل.
- التحصيلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارات.

3 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، ومن الأمثلة عليها ما يلي:

- النقد المتحصل من إصدار أسهم جديدة أو زيادة رأس المال.
- النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل.
- النقد المتحصل من القروض والتسهيلات البنكية.
- النقد المدفوع على توزيع الأرباح.
- النقد المدفوع لتسديد السندات.
- النقد المدفوع لتسديد القروض والتسهيلات البنكية.[1]

والشكل التالي يوضح العناصر المكونة لقائمة التدفق النقدي :

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص276- 277.

الشكل رقم (2- 2) : العناصر الرئيسية لكشف التدفقات النقدية

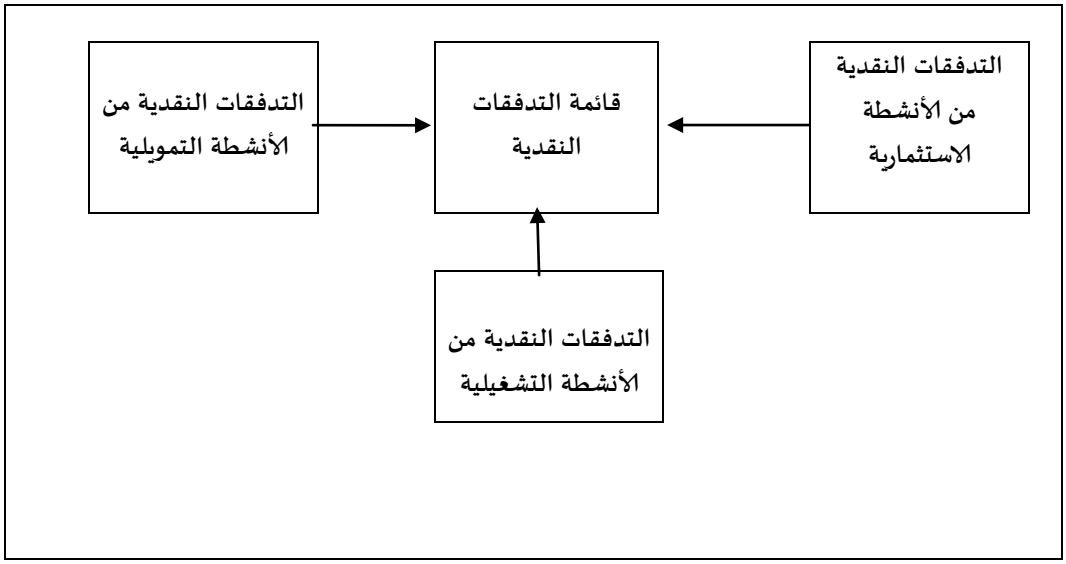

المصدر: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الثالث: قائمة تغيرات الأموال الخاصة والملاحق

قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

عرف النظام المحاسبي المالي قائمة تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بأنها تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.[1]

يعتبر جدول تغير الأموال الخاصة حلقة وصل بين الميزانية وحساب النتائج، فهو يقوم على أساس تحليل حركة كل العناصر المكونة والمؤثرة على الأموال الخاصة أثناء الدورة المالية، ويسمح بالتعرف على النتيجة الصافية للسنة المالية، وتحديد الأعباء والنتائج المحملة مباشرة إلى الأموال الخاصة.

أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

تكمن أهمية جدول تغير الأموال الخاصة في ما يلي:

- تحديد النتيجة الصافية الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الدورة.
- الربط بين الميزانية وحساب النتائج من خلال دمج نتيجة الدورة المالية مع رأس المال.
- معرفة مقدار رؤوس الأموال الخاصة ومختلف العناصر التي تتكون منها.
- تحديد قيمة التغير في الأموال الخاصة بين بداية ونهاية الدورة المالية.
- تحديد أثر تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء على الأموال الخاصة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.
- بيان حصص الأرباح الموزعة والتغير في الأرباح المحتجزة.
- تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في تغيرات رأسمال النقدي عن طريق إصدار الأسهم أو تحويل الالتزامات لأسهم.

[1] القرار، العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1.250، ص26.

- بيان التغيرات في علاوات الإصدار، الاحتياطات.[1]

المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول تغير الأموال الخاصة:

_ النتيجة الصافية للسنة المالية.

_ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

_ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

_ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...).

_ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.[2]

الملاحق:

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة الضرورية لفهم وقراءة القوائم المالية، ويقدم بطريقة منظمة تكمن من إجراء المقارنة مع الفترات السابقة. ويشمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية:

_ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.

_ مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات أموال الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.

_ المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم، وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها.

_ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.[3]

[1] هادفي خالد، مرجع سابق، ص86.

[2] القرار، العدد 19، مرجع نفسه، المادة رقم 1.250، ص26- 27.

[3] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 62.

الخلاصة:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن:

_ التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المالية الواردة في القوائم المالية للحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل .

_ تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها خلال فترة معينة.

_ من أهم الوثائق المحاسبية التي يستعين بها المحلل المالي المتمثلة في: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة والملحق، وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثالث: أدوات التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تتناولها دراسة اقتصاديات المؤسسة وضرورة بالغة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المالية الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث سنتعرف في هذا الفصل على كيفية استعمال التحليل المالي من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب، لتحديد درجة استقلاليتها أو تبعيتها وكذلك الأخطار المالية التي تهددها، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية.

المبحث الثالث: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

المبحث الأول: مؤشرات التوازن المالي

يعتمد تشخيص الهيكل المالي للمؤسسة على حسابات الوضعية أو الذمة وهي عناصر الميزانية، فالوضعية ليست من الوضع أو الحالة بل من معنى الذمة المالية، التي تظهر من خلال كيفية الحصول على وسائل التمويل المتمثلة في الأموال الخاصة و الديون من جهة، وكيفية توجيه أو تخصيص هذه الوسائل في عناصر الأصول من جهة أخرى، وفي كل من الجانبين تنشأ حقوق والتزامات على المؤسسة، عليها التصرف فيها وتسييرها وفقا لإمكانياتها وسياساتها وظروف المحيط التي تنشط فيه.

المطلب الأول: رأس المال العامل

مفهوم رأس المال العامل FR :

يعبر عن قيمة الأصول الدائمة التي تمول جزء من الأصول المتداولة، فهو يأخذ معناه من محتوياته، رأسمال مصدره الأموال تحت تصرف المؤسسة بشكل دائم، وفقا لمدة بقائها كمصدر تمويل، سواء الأموال الخاصة التي تبقى ببقاء المؤسسة والديون لعدة سنوات وعلى الأقل لأكثر من سنة، وهي المستعملة في تمويل الأصول والممتلكات تعمل لمدة أقل من سنة وينتج من حركتها نتائج قيمة.[1]

إن رأس المال العامل الصافي يعني عمليا ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بأموال دائمة، لأن قاعدة التوازن المالي تعني التوازن بين أجال استحقاق الخصوم ودرجة سيولة الأصول، وعمليا فإنه لا يوجد من يضمن تحقق هذه القاعدة بشكل دائم، وذلك بسبب التغيرات التي تحدث في عناصر الأصول المتداولة مثل:

1 -تدني أسعار المخزون.

2 -عدم إمكانية تحصيل بعض المدينين.

3 -انخفاض أسعار الأوراق المالية.

4 -عدم تحصيل بعض أوراق القبض.[2]

أنواع رأس المال العامل :

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

أ - رأس المال العامل الصافي:

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما:

- طريقة أعلى الميزانية:

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

- طريقة أسفل الميزانية:

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

[1] ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قربة معمر،دراسة الحالات في المحاسبة و مالية المؤسسة، الطبعة الأولى ، الجزائر، دار المحمدية العامة، ص 73-74.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، 2000.ص113.

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل.

ب رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حساب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة.

ت رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات، وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة.

ويكتب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون.

ث رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق ساعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة.[1]

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.

الحالات الممكنة لرأس المال العامل :

- **رأس المال العامل موجب :**

يشير هذا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكن من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير إلى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

- **رأس المال العامل معدوم :**

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض قصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي للمستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

- **رأس المال العامل سالب:**

[1] اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، سطيف، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008- 2009، ص 59- 60.

في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتهم إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.[1]

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلة مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

مفهوم احتياجات رأس المال العامل BFR:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قبل الاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل= احتياجات الدورة – موارد الدورة.

احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم غير الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – ديون مصرفية).

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة- القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل- القروض المصرفية)

تغيرات احتياجات رأس المال العامل:

أ - تغيرات احتياجات رأس المال العامل موجب:

في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

- ارتفاع سرعة دوران العملاء.
- انخفاض سرعة دوران الموردين.

ب -تغيرات احتياجات رأس المال العامل سالب:

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص83.

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.[1]

المطلب الثالث: الخزينة:

مفهوم الخزينة TN:

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات واحتياجات رأس المال العامل. ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها. وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين:

الخزينة الصافية= رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل.

أو

الخزينة الصافية= الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية+ أموال الخزينة أصول- أموال الخزينة خصوم.[2]

الحالات الممكنة للخزينة:

- **الخزينة موجبة:**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة،وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة باحتياج رأس المال العامل،ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، وهو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

- **الخزينة سالبة :**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياج رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

- **الخزينة معدومة :**

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل، لكن لابد من أخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.[3]

[1] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص64- 65.

[2] لزعر محمد سامي مرجع سابق، ص96.

[3] اليمين سعادة، مرجع نفسه، ص66- 67.

المبحث الثاني: النسب المالية:

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.[1]

المطلب الأول: تعريف النسب المالية:

تعرف النسب رياضيا بأنها علاقة ثابتة بين رقمين، أما في المجال المالي فهي تعبر عن علاقة كسرية بين عنصرين من عناصر الميزانية، أو بين عنصرين من عناصر جدول حسابات النتائج، أو واحد من كليهما.

المطلب الثاني: أهمية النسب المالية:

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب، إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبة الأصول والخصوم، مستوى المديونية، السيولة والمردودية، وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.

والملاحظ أن التوفيقات العديدة للعلاقات الكسرية التي يمكن إيجادها تعني أنه يمكن حساب عدد كبير من النسب المالية، لهذا فإنه من المعتاد القيام باختيار عدد محدود منها حسب المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب الغرض من التحليل من جهة أخرى، فالتحليل المالي بواسطة النسب يفترض بعض القواعد لنجاح عملية التحليل وهي:

- اختيار النسب المتجانسة: أي أن النسب ذات الطبيعة المتقاربة يتم تحديدها بسهولة ومقارنتها بشكل عقلاني انطلاقا من محتواها وقيمتها.
- اختيار نسب مستقلة.
- اختيار نسب معبرة تستجيب لأهداف التحليل المالي.

وعلى الرغم من هذا إلا أنه يجب استعمالها بحذر شديد، لأن التحليل بواسطة النسب ليس إلا مرحلة أولية، فهي لا تعطي للمسير إلا جزء من المعلومة التي هو في حاجة إليها من أجل اتخاذ القرار.[2]

المطلب الثالث: أنواع النسب المالية

أولا- نسب السيولة:

تهدف هذه النسبة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل[3]، ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

---

[1] محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية، الطبعة ألأولى، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003. ص31.

[2] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص38- 39.

[3] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص312.

الجدول رقم (3- 1): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التداول	الأصول المتداولة/ الالتزامات المتداولة	يكون مؤشر الارتفاع جيدا ويبين قدرة المنشأة على سداد ديونها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة.
نسبة السيولة السريعة	الأصول المتداولة- المخزون/ الالتزامات المتداولة	يشير ارتفاع النسبة إلى إمكانية سداد الالتزامات المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد ودون اللجوء إلى المخزون في ذلك.
نسبة النقدية	النقدية وما يعادلها/ الالتزامات المتداولة	مؤشر الارتفاع يبين امتلاك المنشأة للسيولة والنقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص163.

ثانيا- نسب النشاط:

يطلق على مجموعة النسب هذه أيضا نسب إدارة الموجودات، وتقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات، وتحقيق أكبر حجم من المبيعات وبالتالي أعلى ربح ممكن.

وتقوم نسب النشاط على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الموجودات من بضاعة ومدينين وموجودات ثابتة، وتعمل على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن. [1]وأهم نسب النشاط ما يلي:

الجدول رقم (3- 2): نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران المخزون	كلفة المبيعات/ متوسط المخزون	الزيادة في معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية.
متوسط فرق التخزين	360/ معدل دوران المخزون	الزيادة في متوسط فترة التخزين يعتبر مؤشر غير جيد ويشير إلى فشل المنشأة في إدارة مخزونها.
معدل دوران الذمم	المبيعات الآجلة/ متوسط الذمم المدينة	معدل الدوران العالي هنا يعتبر مؤشرا إيجابيا ويدل على سرعة

[1] مفلح محمد عقل، مرجع سابق،ص 316- 317.

		حركة الاستثمار في المنشأة.
فترة التحصيل	360/ معدل دوران الذمم المدينة	كلما انخفضت فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة المنشأة في تحصيل ذممها المدينة.
معدل دوران الموجودات	صافي المبيعات/ إجمالي الموجودات	يبين المؤشر العالي لمعدل دوران الموجودات أن الإدارة تستغل أصولها بكفاءة وفعالية.
معدل دوران صافي رأس المال العامل	صافي المبيعات/ صافي رأس المال العامل	يشير المؤشر العالي لهذه النسبة إلى كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها في توليد الإيرادات.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص165.

ثالثا- نسب الربحية:

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي. وتنقسم نسب الربحية إلى قسمين رئيسيين هما:[1]

1 -نسبة الربحية المرتبطة بالمبيعات:

تقوم هذه النسب على أساس أن المنشآت يجب أن تكون قادرة على تحقيق الربح الكافي من كل دينار حصلت عليه من إيرادات المبيعات، بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل، وفوائد القروض، أما الفشل في ذلك فسيخلق مشكلة لدى المنشأة في سداد هذه المصاريف وفي تحقيق صافي ربح يستفيد منه المساهمين ويحصلون من خلاله على عائد معقول عن استثماراتهم. هذا وتصنف هذه النسب على أنها من نسب قائمة الدخل حيث تستخرج مختلف بنودها من تلك القائمة.

2 - نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات:

وتسمى بنسب العائد على الاستثمار، وهي نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل وقائمة الوضع المالي، وهي نسب تربط بين صافي الربح وبين الاستثمارات، وتأخذ هذه الاستثمارات مفاهيم مالية عدة وهي: الأصول، حقوق الملكية،ورأس المال.[2]

وتتمثل نسب الربحية فيما يلي:

الجدول رقم (3-3): نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة مجمل	مجمل الربح/ صافي	المؤشر العالي يبين نجاح المنشأة في

[1] منير شاكر محمد واخرون ، مرجع سابق، ص62.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،نفس المرجع، ص 139- 143.

الربح إلى المبيعات	المبيعات	تحقيق الأرباح اللازمة من النشاط الرئيسي بعد سيطرتها على عناصر كلفة المبيعات.
نسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات	مصاريف التشغيل/ صافي المبيعات	المؤشر العالي يعتبر مؤشرا سلبيا على عدم قدرة المنشأة على السيطرة على مصاريف التشغيل.
نسبة صافي الربح إلى المبيعات	صافي الربح/ صافي المبيعات	يبين المؤشر المرتفع لهذه النسبة الأداء العام الجيد للمنشأة في مجمل أنشطتها.
العائد على الأصول	صافي الربح/ مجموع الأصول	إن الحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين الكفاءة التشغيلية لإدارة المنشأة ونجاحها في استخدام أصولها بكفاءة لتوليد الأرباح.
العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية	يوضح المؤشر العالي لهذه النسبة قدرة إدارة المنشأة على تعظيم عائد المستثمرين، كما تبين نجاح هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مربح.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، 164.

رابعا- نسب السوق:

أو ما تسمى بنسب التقييم أو إعادة الاستثمار، وهي مجموعة من النسب المتخصص ذات الأهمية الأكثر في تقييم أداء الإدارة الاستراتيجي، والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي فيها.[1] ومن أهم نسب هذه المجموعة:

جدول رقم (3- 4): نسب السوق

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
عائد السهم العادي	صافي الدخل- توزيعات الأسهم الممتازة/المتوسط المرجح للأسهم العادية	النسبة العالية لعائد السهم العادي تبين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا إيجابيا.
توزيعات السهم العادي	توزيعات حملة الأسهم العادية/ المتوسط المرجح للأسهم العادية	المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين.

[1] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 68.

نسبة توزيعات الأرباح	التوزيعات النقدية المعلن عنها/ صافي الربح بعد الضريبة *100	ارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباح نقدية جيدة لمساهميها من إجمالي الربح المتحقق.
نسبة سعر السهم إلى ربحيته	سعر السهم السوقي/ عائد السهم	ارتفاع مؤشر هذه النسبة يعتبر مؤشرا إيجابيا للمستثمرين والمساهمين ويقاس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.
القيمة الدفترية للسهم	حقوق المساهمين/ عدد الأسهم العادية	المؤشر المرتفع لهذه النسبة يعد مؤشرا إيجابيا ويدل على أداء الشركة الجيد والنمو المستمر فيها.
القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم	السعر السوقي للسهم/ القيمة الدفترية للسهم	المؤشر العالي لهذه النسبة يعد مؤشرا جيدا ويعكس النظرة الجيدة لمستثمرين اتجاه أداء المؤسسة.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص164- 165.

خامسا: نسب هيكل التمويل (المديونية)

تهتم هذه النسب بتحليل قدرة المنشآت على سداد الديون في الآجل الطويل، وتهتم بها الأطراف التي تقوم بمنح القروض الطويلة الأجل مثل أصحاب السندات والمؤسسات المالية. كما يهتم المساهمون أيضا بهذا التحليل لما لسداد الديون الطويلة الأجل من أثر على مصالحهم في المنشآت. ويضم هذا التحليل النسب المالية التالية:[1]

جدول رقم (3- 5): نسب هيكل التمويل (المديونية)

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة المديونية	إجمالي الالتزامات/ حقوق الملكية	مؤشر الارتفاع غير جيد ويبين عدم قدرة المنشأة على خدمة دينها مما يزيد من مخاطر أصحاب القروض والمستثمرين.
نسبة إجمالي الديون للموجودات	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	مؤشر الانخفاض إيجابي من وجهة نظر المقرضون لأن ذلك الانخفاض يتيح لهم هامش أمان أكبر.
نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة	إجمالي الالتزامات الثابتة/ إجمالي الأصول الثابتة	مؤشر الارتفاع بين المساهمة الكبيرة للالتزامات طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة وهو مؤشر

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 134.

		مقلق لأصحاب الصلة وخاصة المقرضين والمستثمرين.
نسبة تغطية الفوائد	صافي الدخل قبل الفوائد والضريبة/ مصروف الفائدة السنوية	مؤشر الارتفاع يبين قدرة المنشأة على سداد فوائد التزاماتها وقروضها دون أية إرباكات.

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص163.

المبحث الثالث: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، سواء كانت مع مؤسسات مماثلة، أو مع القوائم المالية لنفس المؤسسة، أو بين عناصر القوائم الواحدة لنفس الفترة، وذلك من خلال وضع الميزانية وحساب النتائج وقائمة التدفقات النقدية بجانب بعضها البعض، ليتم بعد ذلك استعراض التغيرات التي ظهرت بكل مجموعة من سنة إلى أخرى على مر السنوات. وبناء على هذه المقارنات يتم إظهار التغيرات الكبيرة والشاذة، ومن ثم دراستها لمعرفة أسبابها وأثارها على الوضع المالي للمؤسسة[1]، ويمكن تقسيم هذا الأسلوب من التحليل إلى:

المطلب الأول: التحليل الأفقي ومحدداته:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الاعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن، ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن، بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة.

ويمكن استعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثيلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن استعماله لمقارنة النسب التي يحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة للسياسات المالية المتبعة فيها.ويساعد هذا التحليل على ما يلي:

1 -اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن.

2 -تقييم انجازات ونشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى جذورها.

3 -تقييم الوضع المستقبلي.

4 -الحكم على مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.[2]

محددات التحليل الأفقي:

[1] محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009، ص102.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص305- 306.

رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلى أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف قد تؤثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

1) نقاط ضعف ناشئة عن اختيار غير ملائم لستة الأساس: وهو ما قد يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف الغير طبيعية التي قد تكون تخللتها، فاختيار سنة متقادمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر.

2) نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة.[1]

المطلب الثاني: التحليل العمودي ومحدداته

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر في الميزانية، وذلك بتاريخ معين. وتزيد الاستفادة من هذا التحليل تحويل العلاقات إلى علاقات نسبية، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل بند بالنسبة لمجموع الجانب الذي ينتمي إليه من الميزانية، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه[2].

الفائدة من هذا التحليل هو تشخيص نوعية النشاط الذي حقق مساهمة في النشاط الإجمالي للشركة من جانب واكتشاف سلوك هذا النشاط وتقييمه من جانب آخر.[3]

محددات التحليل العمودي:

1) يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة، لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من منشأة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه.

2) يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة، حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائما أنه يساوي 100% وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من منشأة إلى أخرى مماثلة برغم أنه يعتبر من أهم بنود القائمة.

3) يعتمد التحليل العمودي على تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية وقد يكون ذلك في الكثير من الأحيان مضللا، فعلى سبيل المثال عندما يلقى الضوء على تغير الوزن النسبي لبند من البنود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير قيمة المجموعة التي نسب إليها ذلك البند. [4]

المطلب الثالث: التحليل المقارن والتحليل المعياري

التحليل المقارن:

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص111.

[2] مفلح محمد عقل، مرجع نفسه، ص 305.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص38 .

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص103- 104.

يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعية) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع وتحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك. ومن عيوب هذا التحليل ما يلي:

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، وتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها.
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

التحليل المعياري:

يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محل الدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها. وهنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط:

_ رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى.

_ أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية.

_ سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفندقة...الخ.

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:

_ ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة.

_ يجب أن تكون قيمة الديون أقل من 3 مرات من الفائض الخام للاستغلال...الخ.

ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات.[1]

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص87- 88.

الخلاصة:

يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من أجل معرفة الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة، وبغرض الوصول إلى هذا الهدف ولكي يقوم المحلل باتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات، ومن بين هذه الأدوات نجد مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

فباستخدام الأدوات السابقة في تحليل الميزانية يمكننا الوصول إلى حكم حول أداء المؤسسة في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، والهيكل التمويلي داخل المؤسسة، ومن خلال ذلك تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة وتسمح لها الكشف عن نقاط القوة والضعف فيها، مما يمنح المؤسسة مجالا واسعا لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الرابع: دراسة حالة مؤسسة إتحاد التعاونيات للفلاحة

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصول الثلاثة على أهم المفاهيم التي تحيط بمراقبة التسيير و أنواعها والتحليل المالي والتعرف على أدواته وكذلك دوره في مراقبة تسيير المؤسسة.

إذ أنه في هذا الفصل سوف نطبق ما قمنا بإعداده في الجانب النظري، من خلال إسقاط الأدوات وطرق المعالجة على مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية وهي محل دراستنا وذلك من خلال التعرف على دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

المبحث الثاني: الميزانية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة "إتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA)"

تعتبر إتحاد التعاونيات الفلاحية مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية وتجارية، يقع مقرها في جنوب غرب ولاية مستغانم، طريق تهلايتي عثمان، ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف أكثر على مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وتحديد أهدافها

إتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA) يقع بمستغانم يرجع تأسيسه إلى سنوات الستينات، انظم إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة (CCLS) التابعة لولاية غليزان ليصبح بعدئذ وحدة كاملة بذاتها تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) في 1977/06/01.

يرتكز نشاطه الرئيسي في استقبال وتخزين وتسويق الحبوب القادمة عن طريق الاستيراد والإنتاج المحلي.

إتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA) ، يرجع تأسيسه إلى سنوات الستينات، انظم إلى تعاونيات الحبوب والخضر الجافة (CCLS) التابعة لولاية غليزان ليصبح بعدئذ وحدة كاملة بذاتها، تابعة للديوان المهني للحبوب (OAIC) في 1977/06/01.

يرتكز نشاطه الرئيسي في استقبال وتخزين وتسويق الحبوب القادمة عن طريق الاستيراد والإنتاج المحلي.

دور (UCA) إتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم يكمن في استقبال وتخزين وتسويق الحبوب لحساب (OAIC) الديوان الجزائري المهني للحبوب المستوردة أو الإنتاج المحلي.

الهدف الرئيسي للمنظمة هو إرضاء قدر المستطاع حاجيات المطاحن الخاصة والعامة للولاية. من المنتوجات المستوردة أو المحلية وكذلك تعاونيات أخرى مجاورة تحت وصاية المؤسسة الأم (OAIC).

ومع دخول الخواص في دائرة استيراد الحبوب. وكنتيجة لذلك نهاية احتكار الدولة لهذا المنتوج فإن مؤسسة (UCA) واجهت في السنوات الأخيرة منافسة القطاع الخاص.

هذه الحالة أدت إلى تقليص النشاط إلى 40 ، مع هذا التقليص فإن (UCA) تعرضت لأزمة مالية حادة نجت عن سوء التسيير العقلاني للموارد على المدى المتوسط، هذه الإستراتيجية سمحت للمؤسسة بإيجاد توازنها المالي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية

يعتبر الهيكل التنظيمي لإتحاد التعاونيات الفلاحية (UCA) أحد المخططات التي تساعد في تقييم العمال وتحديد الوظائف وترتيبها حسب السلم الإداري من حيث تبيان مختلف المصالح.

الشكل رقم (4- 1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

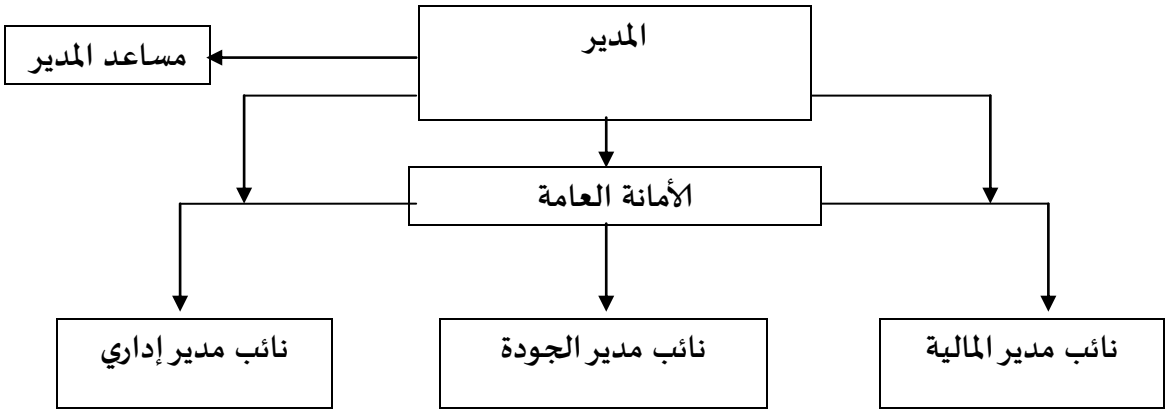

مصلحة	مصلحة الجودة	مصلحة الأمن	مصلحة الصيانة	إدارة الوسائل العامة
رئيس الاستغلال رئيس المركب مراقب أشغال البناء رئيس وحدة التخزين رئيس قسم محاسبة المادة عامل يدوي	قسم حماية الحبوب قسم التحليل	رئيس مصلحة الوقاية والأمن رئيس مجموعة الوقاية والأمن منشط في النظافة والأمن عون الوقاية والأمن	رئيس مصلحة تقني سامي ميكانيكي رئيس مصلحة المخزن الرئيسي تقني سامي الإلكتروني مسؤول صيانة	مصلحة المحاسبة المصلحة الاجتماعية مصلحة الوسائل العامة مهندس في الإعلام الآلي رئيس مصلحة العبور موزع المكالمات الهاتفية

المصدر: من وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: أقسام المؤسسة

المدير: يعتبر المدير المسؤول الأول والأخير. وتعود إليه مسائل إتخاذ القرارات ودراسة كل القضايا. ورسم السياسة العامة من التخزين. ومراقبة نشاط الوحدة وكذلك تسيير وتوجيه رؤساء المصالح لمساعدته على تنفيذ مهامهم.

وينصب هذا الأخير عن طريق المديرية العامة (OAIC) ويتم إقالته عن طريق هذه الأخيرة.

والتعاونية الفلاحية تتكون بدورها من عدة مصالح ونيابات متمثلة فيما يلي:

نائب مدير المالية: ويتمثل في استلام الفاتورات والوثائق التي تثبت وتبين العمليات التي قامت بها الوحدة وكذلك تسديد مبالغ هذه الفاتورات ومراقبة التحركات برصيد البنك.

نائب مدير الجودة: حيث يقوم بتخزين الحبوب وحفظها وحمايتها من جميع الخواطر التي تتمثل هذه الأخيرة في الحشرات والتحليل المستمر.

نائب مدير إداري: ومن مهامه:

- رسم مخطط لتسيير المسار المهني.
- تسيير الموارد البشرية والمتابعة القانونية.
- يساعد اللجنة في تسيير الاجتماعية.
- يهتم ويتابع المكاتب وأدواتها في المؤسسة.

الأمانة العامة: تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية العامة وتوجيه قرارات المدبر إلى الميادين الخاصة بنشاطات العمل والتخزين والتنسيق بين المدير ورؤساء المصالح وتنظيم الاجتماعات من أجل السير الحسن داخل المؤسسة.

❖ **الإدارة والوسائل العامة :** تتكون من مجموع المصالح وهي كالآتي:

- **مصلحة المحاسبة:** وتتكون من ثلاث محاسبين، حيث يتمحور دورهم في جميع المعلومات المحاسبية وتسجيلها، مراقبتها وتوجيه حسابات المحاسبة وهذا بعد إنشاء الميزانية السنوية الافتتاحية والختامية.
- **المصلحة الاجتماعية:** هذه المصلحة تتكفل بملفات حوادث العمل، توقيفات العمل لأسباب مرضية وسداد التكاليف الطبية.

✓ يباشر على تصفية حساب ملفات المتقاعدين.

✓ يتبع الأجهزة الطبية ويضمن تصرف الطب الاجتماعي للعمال.

- **مصلحة الوسائل العامة:**

✓ تشرف على ملفات التأمين وعلى مسؤولية الحفاظ على المكاتب والوسائل الأخرى الموجودة بالمؤسسة.

✓ وضع قوائم للحاجيات وتسليمها للمورد لجلب المستلزمات من مكاتب الغيار.

✓ مراقبة وتسيير مخازن المادة الأولية الموردة لتجنب نفاذها في المخازن والسهر على سلامة مختلف وسائل الاتصال، مثل: الهاتف، الفاكس...الخ.

✓ ضمان تنفيذ البنايات والمساحات الخضراء في الشركة والإشراف على تسير مرائب السيارات، ووضع الحاجات الدورية وتوجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة.

✓ متابعة حالة الاستهلاك، وتنظيم فواتير الغاز والكهرباء، وكذا إعداد الميزانية للدوائر وتقديمها للسلطة السلمية.

- **مهندس الإعلام الآلي:** يسهر على شبكة الإعلام الآلي وتطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة، لتسهيل العمل والبحث والسرعة في التنفيذ.
- **رئيس مصلحة العبور:** ويتمثل دور المصلحة في:

التخليص الجمركي، وذلك بالترخيص بدخول المنتوج (الحبوب) ومعاينته وتحديد جودته، والتصريح بإستراده.

- **موزع المكالمات الهاتفية:** يقوم هذا القسم بالتنسيق بين جميع المصالح ومتطلباتها وذلك باستقبال المكالمات الداخلية وتحويلها حسب الطلب وكذلك استقبال المكالمات الخارجية والتعامل معها، والسهر على التسيير الحسن داخل المؤسسة.

❖ **مصلحة الصيانة:** يتمثل دور هذه المصلحة في:

✓ مراقبة نشاط المصالح التي تشملهم مسؤولياتها.

✓ تؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحريق.

✓ تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخسائر.

✓ ضمان الصيانة والحفاظ الجيد على ممتلكات المؤسسة.

وتحتوي هذه المصلحة على مجموعة من العمال موضحين حسب وظائفهم كالآتي:

- **رئيس مصلحة تقني سامي:** وهو المسؤول على جميع آلات المؤسسة وصيانتها ومراقبتها، وكذلك مسائل الكهرباء وغيرها.
- **ميكانيكي:** ويقوم بصيانة جميع الأعطال التي تصيب الآلات والمحركات.
- **رئيس مصلحة المخزن الرئيسي:** يقوم رئيس المصلحة بتخزين جميع إحتياجات المؤسسة من قطع غيار والأدوات الكهربائية...الخ. وتتعامل هذه المصلحة مع مصلحة الصيانة لتلبية حاجياتها ومتطلباتها.
- **تقني سامي في الإلكترونيك:** ويقوم بصيانة ومراقبة جميع الآلات والمحركات الاكترونية والكهربائية.
- **مسؤول صيانة السيارات:** وهو مسؤول على صيانة سيارات المؤسسة والتكفل بجميع عوامل السيارات الخاصة بالوحدة.
- **ميكانيكي الآلات:** وهو يقوم بصيانة آلات المؤسسة وتصليح أعطابها لعدم الوقوع في المشاكل التي تعيق عمل المؤسسة.
- **سائق:** ومهامه متمثلة في:

الاستجابة لمتطلبات المصلحة وتلبية حاجياتها وذلك بالقيام بالخروج مع العمال لقضاء حاجات المؤسسة مع الأفراد والموردين والمؤسسات المتعامل معها.

❖ **مصلحة الأمن:** يتمثل دورها في مراقبة دخول وخروج الشاحنات وكذلك مراقبة العمال وإثبات مزاولة عملهم، كذلك ضمان الأمن داخل المؤسسة.

كما تحتوي هذه المصلحة على أعوان ومنشطين ورؤساء مجموعات وهم كالآتي:

- **رئيس مصلحة الأمن والوقاية:** ويقوم بتحديد مهام كل عون أمن ووقاية ومراقبتهم على حسن سير عملهم المتمثل في حماية العمال من المخاطر وحرص الأمن على المؤسسة وعلى وسائل العمل.
- **رئيس مجموعة الوقاية والأمن:** وتتمثل مهامه في:

✓ مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة.

✓ يؤمن الصيانة والمحافظة على الوسائل ضد الحريق.

- **منشط في النظافة والأمن:** ويقوم هذا الأخير ب:

الحرص على نظافة الساحة والتكفل بالساحات الخضراء والمحافظة عليها وتوفير الأمن داخل المؤسسة.

- **عون الوقاية والأمن:** وتتمثل مهامه في:

✓ توفير الأمن داخل المؤسسة.

✓ مراقبة العمال عند دخولهم وخروجهم المؤسسة والبضائع المحملة.

✓ المحافظة على ممتلكات المؤسسة وعلى الوسائل ضد الكوارث.

❖ **مصلحة الجودة:** تقوم هذه المصلحة على مراقبة البضائع المخزنة بالمؤسسة والمحافظة عليها وتحديد مدة تخزينها.

كما تحتوي على قسمين هما:

- **قسم حماية الحبوب:** ودورها يتمثل في حفظ الحبوب لأقصى مدة من الحشرات.
- **قسم التحليل:** ويقوم هذا القسم بتحليل البضائع المخزنة وتحديد نوعيتها ومدة صلاحيتها.

❖ **مصلحة الاستغلال:** تقوم هذه المصلحة بإدخال البضائع وتخزينها ثم إعادة توزيعها حسب مهام المؤسسة. وتتكون هذه المصلحة من رؤساء ومحاسبين ومراقب هم كالآتي:

- **رئيس الاستغلال:** وهو المسؤول عن المصلحة، بحيث يقوم بالتحكم في جميع عمال المصلحة، وتحديد ومهام ووظيفة كل عمال كما يحرص على تنظيم وتسيير المؤسسة على أحسن ما يرام.
- **رئيس المركب:** وترتكز مهامه على استقبال البضائع الآتية عبر البواخر من الخارج وإفراغها، حيث يقع المركب بالميناء (ميناء مستغانم).
- **رئيس وحدة التخزين:** بحيث يقوم هذا الأخير بالتخزين فقط، والمحافظة على المخزونات لأقصى مدى.
- **رئيس قسم محاسبة المادة:** يقوم بتسجيل جميع البضائع (الحبوب) الآتية من المركب والخارجة من المؤسسة والتدقيق الجيد في الحسابات.
- **مراقبة أشغال البناء:** ويتمثل دوره في مراقبة البناءات الخاصة بالمؤسسة والمركب والتكفل بجميع الترميمات.
- **عامل يدوي:** ويقوم بجميع الأعمال اليدوية الخاصة بالمركب والوحدة والتفريغ والملء وكذلك تنظيف المخازن وإلى غير ذلك.

المبحث الثاني: الميزانية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية

سنحاول في هذا المبحث عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج للسنوات التالية (2014-2015)، ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية

جدول رقم (4- 1): الميزانية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية- الأصول:

البيانات	السنة 2015			السنة 2014
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأصول الغير جارية				
التثبيتات غير المادية	51 480 ,00	29 172 ,00	22 308,00	27 456, 00
التثبيتات المادية				
أراضي	44 810,00		44 810,00	44 810,00
مباني	7 395 342,24	7 289 775,79	105 566,45	128 079,24
تثبيتات مادية أخرى	1 509 624 019,44	929 738 754, 52	579 885 264,92	704 949 655,30
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات جاري إنجازها				
تثبيتات مالية				
الأوراق المالية المحتسبة بواسطة حقوق الملكية				
حسابات دائنة ملحقة أخرى	33 278 399, 85	3 868 000,00	29 410 399,85	29 410 399,85
أصول ثابتة أخرى				
قروض وأصول مالية أخرى غير المتداولة				
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع أصول غير جارية	1 550 394 051,53	940 925 702,31	609 468 349,22	734 560 400,39
أصول جارية				

المخزونات الجارية	8 243 334, 09		8 243 334,09	8 059 795,90
ذمم واستخدامات مماثلة				
الزبائن	2 001 371 815,46	1 568 381,00	1 999 803 434,46	1 947 467 938,66
مدينون آخرون	148 385 509,53		148 385 509,53	137 213 965,53
الضرائب وما يماثلها	1 134 054,95		1 134 054,95	1 356 861,56
المستحقات الأخرى والاستخدامات المماثلة				
النقد وما يعادله				
توظيفات وأصول مالية جارية				
الخزينة	27 988 880,25		27 988 880,25	51 663 316,01
مجموع الأصول الجارية	2 187 123 594,28	2 568 381,00	2 185 555 213,28	2 145 761 877,66
المجموع العام للأصول	3 737 517 645,81	942 494 083,31	2 795 023 562,50	2 880 322 278,05

المصدرمن وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول رقم (4- 1) نستخلص ما يلي:

_ انخفاض مجموع الأصول من سنة إلى أخرى.

_ارتفاع في نسبة المخزونات الجارية.

_ انخفاض على مستوى الخزينة.

الجدول رقم (4- 2): الميزانية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية- الخصوم

البيانات	أرصدة السنة المالية 2015	أرصدة السنة المالية 2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	900 000,00	900 000,00
رأس المال الغير مستعان به		
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة	354 344 065,23	354 344 065,23

(1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة (1)		
نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1)	16 614 183,45	-23 484 375,77
رؤوس أموال خاصة أخرى- ترحيل من جديد	-66 436 143, 75	- 42 951 767,98
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)	**305 422 104,93**	**228 807 921,48**
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون مالية	237 207 969,58	283 010 907,05
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	259 645 387,34	326 503 541,20
مجموع الخصوم الغير جارية (2)	**496 853 356,92**	**609 514 448,25**
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	1 982 028 527,96	1 973 309 070,51
ضرائب		
ديون أخرى	10 719 572,69	8 690 837,81
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية (3)	**1 992 748 100,65**	**1 981 999 908,32**
مجموع عام للخصوم	**2 795 023 562,50**	**2 880 322 278,50**

المصدر: وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول رقم (4- 2) نستخلص ما يلي:

_ مجموع الخصوم في انخفاض من سنة إلى أخرى.

_ انخفاض في نسبة المؤونات في سنة 2015.

_ ارتفاع مجموع رؤوس الأموال الخاصة من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم (4- 3): جدول حسابات النتائج لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية.

البيانات	ملاحظة	2015	2014
رقم الأعمال		235 764 143,98	165 829 869,96
تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1.إنتاج السنة المالية		**235 764 143,98**	**165 829 869,96**
المشتريات المستهلكة		-12 511 370,96	-14 497 533,83
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى		-57 581 795,32	-30 106 772,77
2.استهلاك السنة المالية		**-70 093 166,28**	**-44 604 306,60**
3.قيمة المضافة للاستغلال (1-2)		**165 670 977,70**	**121 225 563,36**
أعباء المستخدمين		-135 741 169,93	-130 937 596,35
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-22 900,00	-145 498,00
4.الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**29 906 907,77**	**-9 857 530,99**
المنتجات العملياتية الأخرى		1 031 659,04	69 603 779,92
الأعباء العملياتية الأخرى		-166 677,98	-366 647,20
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر		-23 406 285,43	-91 788 198,53
القيمة والمؤونات		8 115 895,87	7 628 381,00
5.النتيجة العملياتية		**15 481 499,27**	**-24 780 215,80**
المنتوجات المالية		990 181,83	1 344 304,41
الأعباء المالية		-49 325,00	-48 464,38
6.النتيجة المالية		**940 856,83**	**1 295 840,03**
7.النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		**16 422 356,10**	**-23 484 375,77**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		245 901 880,72	244 406 335,29
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-229 479 524,62	-267 890 711,06
8.النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**16 422 356,10**	**-23 484 375,77**
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)		65 194 949,48	
العناصر غير العادية- أعباء (يطلب بيانها)		-65 003 122,13	

9.النتيجة غير العادية		191 827,35	
10.النتيجة الصافية للسنة المالية		16 614 183,45	-23 484 375,77

المصدر: وثائق المؤسسة.

التعليق:

- إنتاج السنة المالية: نلاحظ أن الإنتاج السنة المالية سجل تزايد في سنة 2015، وذلك راجع إلى ارتفاع في المنتوجات والمبيعات والمخزونات.
- القيمة المضافة للاستغلال: شهدت ارتفاعا في سنة 2015 ، وهذا راجع إلى ارتفاع زيادة إنتاج السنة المالية.
- إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ زيادة من سنة إلى أخرى وذلك راجع إلى انخفاض ملحوظ في الضرائب والرسوم.
- النتيجة العملياتية: نلاحظ أن هناك زيادة في سنة 2015، وهذا راجع إلى ارتفاع في النواتج العملياتية وانخفاض في الأعباء العملياتية.
- النتيجة المالية: نلاحظ انخفاض في النتيجة المالية في سنة 2015، وذلك من خلال الانخفاض في المنتوجات المالية وارتفاع الأعباء المالية.
- النتيجة العادية قبل الضرائب: سجلت ارتفاع من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى انخفاض في الأعباء والمخصصات.
- النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت ارتفاع ملحوظ في سنة 2015، وذلك من خلال تسجيل ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

المطلب الثاني: إعادة عرض الميزانيات المالية للمؤسسة طبقا لأغراض التحليل المالي:

وبعد عرضنا للميزانية المالية للسنتين (2014- 2015) نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

بالنسبة للأصول:

- الأصول غير الجارية = أصول ثابتة.
- الأصول الجارية = أصول متداولة.
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال.
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق.
- الحسابات المالية وما شابهها = قيم جاهزة.

أما بالنسبة للخصوم فتصبح كما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة.
- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل.
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل.

ومنه تصبح لدينا الميزانية المالية التالية:

جدول رقم (4- 4): يمثل الميزانية المالية حسب التحليل المالي للسنوات(2014- 2015):

الأصول	2014	2015	الخصوم	2014	2015
الأصول الثابتة	**734 560 400 ,39**	**609 468 349,22**	**الأموال الخاصة**	**228 807 921,48**	**305 422 104,93**
تثبيتات غير مادية	27 456,00	22 308,00	رأس المال الصادر	900 000,00	900 000,00
الأراضي	44 810,00	44 810,00	علاوات واحتياطات	354 344 065,23	354 344 065,23
المباني	128 079,24	105 566,45	نتيجة صافية	(23 484 375,77)	16 614 183,45
تثبيتات مادية أخرى	704 949 455,30	579 885 264,92	ترحيل من جديد	(42 951 767,68)	(66 436 143,75)
تثبيتات جاري إنجازها	/	/	**ديون طويلة الأجل**	**609 514 448,25**	**496 853 356,92**
قروض وأصول أخرى غير جارية	/	/	ديون مالية	283 010 907,05	237 207 969,58
ضرائب مؤجلة على الأصل	/	/	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	326 503 541,20	259 645 387,34
أصول متداولة	**2 145 761 877,66**	**2 185 555 213,28**			
قيم الاستغلال	**8 059 795,90**	**8 243 334,09**			
مخزونات قيد الإنجاز	**8 059 795,90**	**8 243 334,09**	**ديون قصيرة الأجل**	**1 981 999 908,32**	**1 992 748 100,65**
قيم قابلة للتحقيق	**2 086 038 766**	**2 149 295 999**	موردون وحسابات ملحقة	1 982 028 527,96	1 973 309 070,51
الزبائن	1 947 467 938,66	1 999 803 434,46	ضرائب	/	/
مدينون آخرون	137 213 965,53	148 385 509,53	ديون أخرى	10 719 572,69	8 690 837,81
الضرائب وماشابهها	1 356 861,56	1 134 054,95			
قيم جاهزة	51 663 316,01	27 988 880,25			
الأموال الموظفة والأصول المالية الخزينة	/	/			
	51 663 316,01	27 988 880,25			
مجموع الأصول	**2 880 322 278,05**	**2 795 023 562,50**	**مجموع الخصوم**	**2 880 322 278,05**	**2 795 023 562,50**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية:

انطلاقا من الميزانية المالية حسب التحليل المالي يمكننا استخراج الميزانية المالية المختصرة التي تعد الصورة المصغرة والموجزة للميزانية مع الأخذ بعين الاعتبار القيم الأكثر دلالة واستعمالا.

الجدول رقم (4- 5): الميزانية المالية المختصرة للأصول لسنة (2014- 2015)

السنوات	2014		2015	
الأصول	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
الأصول الثابتة	734 560 400,39	%26	609 468 349,22	%22
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	%74	2 185 555 213,28	%78
قيم الاستغلال	8 059 795,90	%0,28	8 243 334,09	%0,29
قيم قابلة للتحقيق	2 086 038 766	%72	2 149 295 999	%77
قيم جاهزة	51 663 316,01	%2	27 988 880,25	%1
مجموع الأصول	**2 880 322 278,05**	**%100**	**2 795 023 562,50**	**%100**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة من جانب الأصول لكل سنة يمكننا ملاحظة ما يلي:

نلاحظ انخفاض مجموع الأصول من سنة إلى أخرى، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض الأصول الثابتة من سنة إلى أخرى، رغم أن الأصول المتداولة ازدادت في سنة 2015.

التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة على شكل دائرة نسبية:

الشكل رقم (4- 2): التمثيل البياني للأصول لسنة 2014

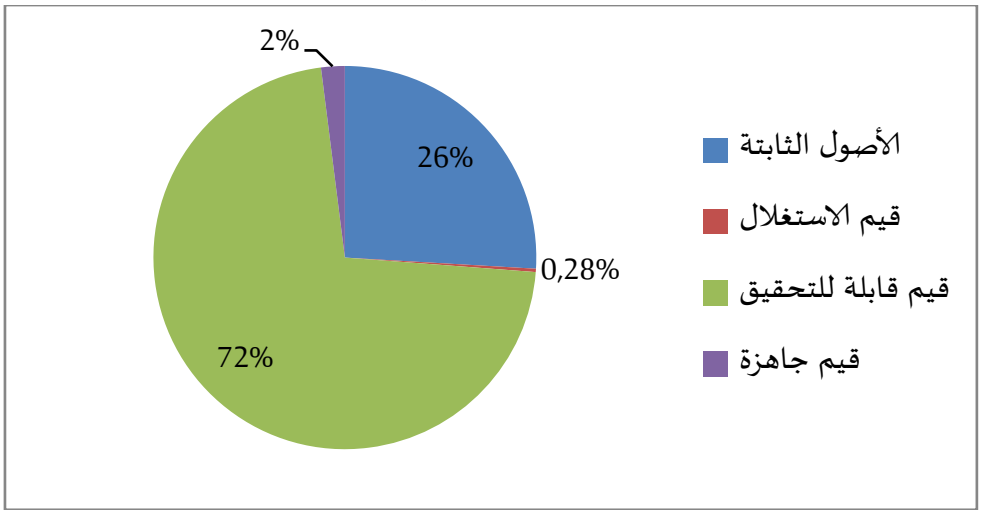

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (4- 3): التمثيل البياني للأصول لسنة 2015

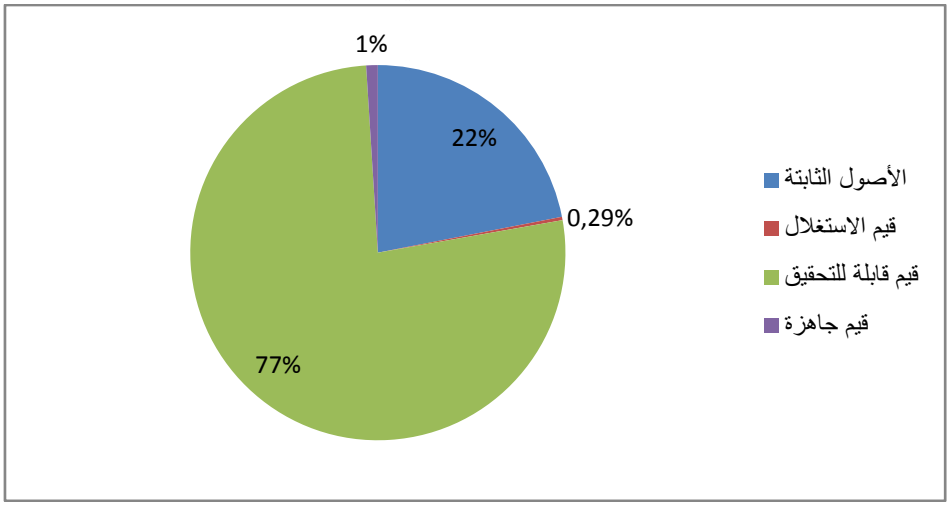

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على EXCEL

الجدول رقم (4- 6): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنة (2014- 2015)

السنوات	2014		2015	
الخصوم	المبالغ	النسب المئوية	المبالغ	النسب المئوية
أموال دائمة	838322370	%29	802275462	%29
أموال خاصة	228 807 921,48	%8	305 422 104,93	%11
ديون طويلة الأجل	609 514 448,25	%21	496 853 356,92	%18
ديون قصيرة الأجل	1 981 999 908,32	%69	1 992 748 100,65	%71
مجموع الخصوم	**2 880 322 278,05**	**%100**	**2 795 023 562,50**	**%100**

المصدرمن إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال الميزانية المختصرة من جانب الخصوم لكل سنة يمكننا ملاحظة ما يلي:

نلاحظ أن الأموال الخاصة ارتفعت من سنة إلى أخرى، وذلك راجع إلى انخفاض الديون طويلة الأجل في سنة 2015، كما يوجد ارتفاع في الديون قصيرة الأجل.

الشكل رقم (4-4): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2014

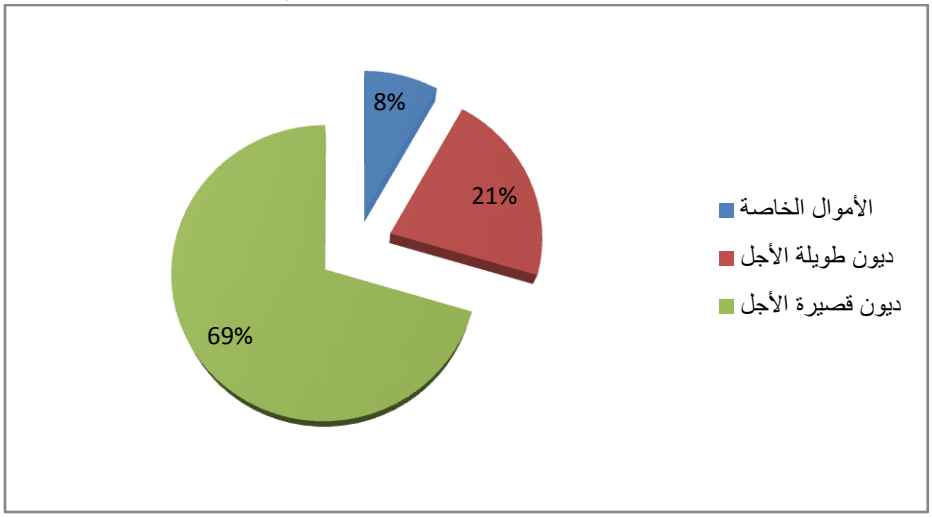

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على EXCEL

الشكل رقم (4-5): التمثيل البياني للخصوم لسنة 2015

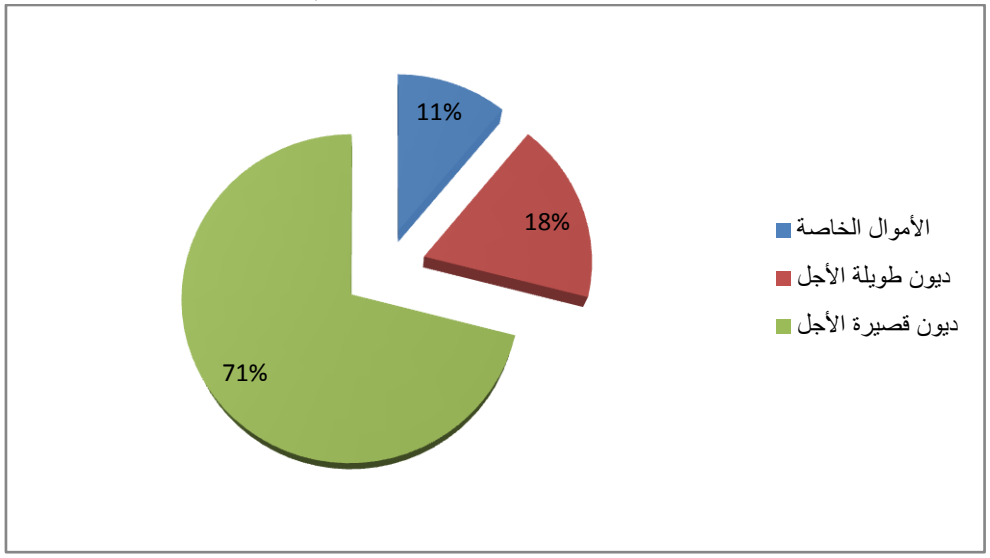

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على EXCE

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية لمؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية

بعدما تعرفنا على مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية بمستغانم في المبحث الأول، سوف نقوم في هذا المبحث بتحديد الوضعية المالية لها باستخدام بعض أدوات التحليل المالي المذكورة في الجانب النظري.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية عن طريق النسب المالية

الفرع الأول: نسب السيولة:

السيولة هي قدرة المؤسسة في الحصول على النقد حيث تقيس هذه النسبة درجة توفر النقد لسداد الديون قصيرة الأجل. وفي الجدول التالي سنوضح كيفية حساب السيولة.

جدول رقم (4-7): حساب نسبة السيولة.

البيان	2014	2015
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	2 185 555 213,28

ديون قصيرة الأجل	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65
نسبة التداول	1,08	1,09
الأصول المتداولة- مخزون	2 137 702 081,76	2 177 311 879,19
خصوم متداولة	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65
نسبة السيولة السريعة	1,07	1,09
النقدية وما يماثلها	51 663 316,01	27 988 880,25
خصوم متداولة	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65
نسبة النقدية	0,026	0,014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2014- 2015.

التحليل:

نسبة التداول: نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد وهذا يدل على أن الأصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل، وبهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

نسبة السيولة السريعة: تدل هذه النسبة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول السريعة التحول إلى نقد، حيث قدرت في سنة 2014 ب 1,07 وفي سنة 2015 قدرت ب 1,09، وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد صحيح، كلما دل ذلك على أن المؤسسة في وضع مالي جيد يسمح لها بتسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون الاعتماد على الإيرادات التي تأتي من عملية بيع المخزون (مبيعات البضائع).

نسبة النقدية: نلاحظ خلال الجدول أن نسبة النقد منخفضة وصلت أعلى نسبة لها 0,026 خلال سنة 2014، أي أن السيولة المتداولة منخفضة مقارنة بالخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل).

الفرع الثاني: نسب النشاط:

تستخدم نسب النشاط من أجل قياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. والجدول التالي يوضح كيفية حساب نسب النشاط.

جدول رقم (4- 8): حساب نسب النشاط.

البيان	2014	2015
رقم الأعمال	165 829 869,96	235 764 143,98
مجموع الأصول	2 880 322 278,05	2 795 023 562,50
معدل دوران مجموع الأصول	0,06	0,08
رقم الأعمال	165 829 869,96	235 764 143,98
الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22
معدل دوران الأصول الثابتة	0,22	0,38
رقم الأعمال	165 829 869,96	235 764 143,98
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	2 185 555 213,28
معدل دوران الأصول المتداولة	0,07	0,10

المصدوق إعداد الطالبة بالاعتماد ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2014- 2015.

التحليل:

معدل دوران مجموع الأصول:

يقدر معدل دوران مجموع الأصول للمؤسسة ب 0,06 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2014 يولد 0,06 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة، هذا يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون الزيادة في رأس المال، أما في سنة 2015 يقدر المعدل بحوالي 0,08 يوجد زيادة طفيفة خلال السنة لكن يبقى مستوى طاقة المؤسسة في انخفاض.

معدل دوران الأصول الثابتة:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية في خلق المبيعات، فبالنسبة لسنة 2014 يقدر هذا المعدل ب 0,22 هذا يعني كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0,22 من المبيعات، بينما ارتفعت النسبة خلال سنة 2015 وقدرت ب 0,38 إلا أن هذه النسبة المنخفضة وهذا راجع إلى عدم استغلال الأصول الثابتة بشكل جيد في تحصيل الإيرادات.

معدل دوران الأصول المتداولة:

بلغ المعدل في سنة 2014 ب0,07 أما في سنة 2015 قدر ب 0,10 ، وهو معدل منخفض وقد يكون راجع إلى سوء تسيير المخزون.

الفرع الثالث: نسب الربحية:

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهي مؤشر لنجاح الأعمال.

الجدول رقم (4- 9): حساب نسب الربحية

البيان	2014	2015
إجمالي الربح	-23 484 375,77	16 422 356,10
رقم الأعمال	165 829 869,96	235 764 143,98
نسبة هامش الربح التشغيلي	-0,14	0,06
النتيجة الصافية	-23 484 375,77	16 614 183,45
رقم الأعمال	165 829 869,96	235 764 143,98
نسبة صافي الربح	-0,14	0,07
النتيجة الصافية	-23 484 375,77	16 614 183,45
مجموع الأصول	2 880 322 278,05	2 795 023 562,50
معدل العائد على الأصول	-0,008	0,006
النتيجة الصافية	-23 484 375,77	16 614 183,45
أموال الخاصة	228 807 921,48	305 422 104,93
العائد على حقوق الملكية	-0,10	0,05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة وجدول حسابات النتائج لسنة 2014- 2015.

التحليل:

نسبة هامش الربح التشغيلي:

هذه النسبة تدل على مدى مساهمة المبيعات في تغطية تكاليف البيع، نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش الربح التشغيلي لسنة 2014 قدرت ب 0,10- لكل دينار من المبيعات، أما سنة 2015 تعد النسبة جيدة فقد ارتفعت النسبة إلى 0,05 لكل دينار من المبيعات، حيث أن إيرادات المبيعات غطت كل تكاليف المبيعات.

نسبة صافي الربح:

تعني هذه النسبة مساهمة كل دينار واحد من المبيعات في تحقيق صافي الربح، حيث حقق في سنة 2014 نسبة سالبة قدرت ب0,10- أما في سنة 2015 ارتفعت إلى 0,05.

معدل العائد على الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل العائد على الأصول للمؤسسة سالب في سنة 2014 قدر ب 0,008- وارتفع لسنة 2015 وقدر ب0,006 .

العائد على حقوق الملكية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن العائد على حقوق الملكية للمؤسسة للفترات 2014 و2015 منخفض، حقق نسبة سالبة قدر في سنة 2014 ب 0,10- وارتفع في سنة 2015 ب 0,05، وهذا يفسر أن المؤسسة لا تستغل أموال المساهمين بكفاءة لضمان عوائد مرضية.

الفرع الرابع: نسب المديونية

وهي النسبة التي تقيس المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة بالاعتماد على الديون من أجل تمويل احتياجاتها، أو بمعنى آخر تقيس هذه النسبة مدى مساهمة كل من الملاك والدائنين في تمويل المؤسسة.

الجدول رقم (4- 10): حساب نسب المديونية.

البيان	2014	2015
مجموع الخصوم	2 880 322 278,05	2 795 023 562,50
حقوق الملكية	228 807 921,48	305 422 104,93
نسبة المديونية	12,59	9,15
مجموع الخصوم الثابتة	609 514 448,25	496 853 356,92
مجموع الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22
نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة	0,82	0,81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة لسنة 2014- 2015.

التحليل:

نسبة المديونية:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نسبة المديونية قدرت في سنة 2014 ب12,59 وهذا يدل على عدم قدرة المنشأة على خدمة دينها، وفي سنة 2015 انخفضت النسبة إلى 9,15 .

نسبة الديون الطويلة إلى إجمالي الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بلغت نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة قدرت في سنة 2014 ب0,82 وفي سنة 2015 قدرت ب0,81.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

أولا:أنواع رأس المال العامل:

- رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.
- رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة.
- رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم للاستغلال + قيم جاهزة.
- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون.
- رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الجدول رقم (4- 11): أنواع رأس المال العامل لسنة 2014- 2015.

البيان	2014	2015
الأموال الدائمة	838 322 370	802 275 462
الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22
رأس المال العامل الدائم	**103 761 970**	**192807 113**
الأموال الخاصة	228 807 921,48	305 422 104,93
الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22
رأس المال العامل الخاص	**-505 752 479**	**-304 046 244**
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	2 185 555 213,28
رأس المال العامل الإجمالي	**2 145 761 877,66**	**2 185 555 213,28**
ديون طويلة الأجل	609 514 448,25	496 853 356,92
ديون قصيرة الأجل	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65
رأس المال العامل الأجنبي	**2 591 514 357**	**2 489 601 458**

المصدر:إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

التحليل:

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال الفترة (2014- 2015) وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق توازن مالي.

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال الفترة (2014- 2015) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل.

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:**

رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة وكافية.

❖ **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:**

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي انخفض من سنة إلى أخرى، وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل:

- احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل.
- احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية).
- احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية).

الجدول رقم (4- 12): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيانات / السنوات	قيم الاستغلال	قيم قابلة للتحقيق	الديون قصيرة الأجل	تسبيقات بنكية	احتياجات رأس المال العامل
2014	8 059 795,90	2 086 038 766	1 981 999 908,32	0	112 098 654
2015	8 243 334,09	2 149 295 999	1 992 748 100,65	0	164 791 232

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب وهذا ما يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وبالتالي سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى.

ثالثا: الخزينة:

- **الخزينة = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل**

الجدول رقم (4- 13): حساب الخزينة

البيانات / السنوات	رأس المال العامل الدائم FR	احتياجات رأس المال العامل BFR	الخزينة TN
2014	103 761 970	112 098 654	-8 336 684
2015	192 807 113	164 791 232	28 015 881

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن الخزينة في سنة 2014 سالبة وبالتالي حالة المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في أجلالها، أما في سنة 2015 نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة و عليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة التحليل الأفقي والعمودي:

التحليل الأفقي:

لقد فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسات ضرورة إعداد الميزانية على أساس سنتين متتاليتين، حيث يترتب على ذلك إمكانية القيام بالتحليل الأفقي دون الحاجة إلى الميزانية السابقة، وفيما يلي مثال نوضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي.

الجدول رقم (4- 14): التحليل الأفقي لميزانية المؤسسة لسنة 2014- 2015.

العناصر	2014	2015	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول:	2 880 322 278,05	2 795 023 562,50	-85 298 716	%-2,96
الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22	-125 092 051	%-17,03
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	2 185 555 213,28	39 793 335,6	%1,85
قيم الاستغلال	8 059 795,90	8 243 334,09	183 538,19	%2,28
القيم المحققة	2 086 038 766	2 149 295 999	63 257 233	%3,03
القيم الجاهزة	51 663 316,01	27 988 880,25	-23 674 436	%-45 ,82
الخصوم:				
الأموال الدائمة	838 322 370	802 275 462	-36 046 908	%-4,30
الأموال الخاصة	228 807 921,48	305 422 104,93	76 614 183,4	%33,48
ديون طويلة الأجل	609 514 448,25	496 853 356,92	-112 661 091	%-18,48
ديون قصيرة الأجل	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65	10 748 192,3	%0,54

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول سجل انخفاضا في الأصول الثابتة حيث أصبحت 609 468 349,22 في سنة 2015أي انخفض بقيمة 125 092 051 وبمعدل انخفاض 17,03% وهو ما يشير إلى عدم إدخال المؤسسة إلى أصول ثابتة جديدة للخدمة.

وسجلت الأصول المتداولة ارتفاعا بمعدل1,85% مقارنة بسنة 2014.

كما أظهر الجدول بأن قيم الاستغلال ارتفعت بقيمة 183 538,19 بمعدل زيادة 2,28% عن السنة الماضية، وهو ما يشير إلى قدرة المؤسسة إلى تسويق مخزوناتها.

أما القيم المحققة فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 3,03% وهو يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على تحصيل هذه الديون من أصحابها، حيث سجلت القيم الجاهزة انخفاضا كبيرا بمعدل 45,82-% مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يشير إلى انخفاض سيولة المؤسسة.

أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (الأموال الخاصة, ديون طويلة الأجل، ديون قصيرة الأجل) فيتضح أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على الأموال الخاصة على حساب المصادر

الخارجية، حيث سجلت انخفاضا في الديون طويلة الأجل ب 18,48%وارتفاع طفيف في الديون قصيرة الأجل ب 0,54 %.

التحليل العمودي:

يتم في هذا التحليل نسب مختلف بنود الميزانية إلى البند الرئيسي في الميزانية ألا وهو مجموع الأصول ومجموع الخصوم، حيث تعطي الرقم (100%)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-15): التحليل العمودي (الرأسي) لميزانية المؤسسة لسنة 2014- 2015.

العناصر	المبالغ		النسب	
	2014	2015	2014	2015
الأصول:	2 880 322 278,05	2 795 023 562,50	%100	%100
الأصول الثابتة	734 560 400,39	609 468 349,22	%25,50	%21,80
الأصول المتداولة	2 145 761 877,66	2 185 555 213,28	%74,50	%78,19
قيم الاستغلال	8 059 795,90	8 243 334,09	%0,28	%0,29
القيم المحققة	2 086 038 766	2 149 295 999	%72,42	%76,88
القيم الجاهزة	51 663 316,01	27 988 880,25	%1,79	%1
الخصوم:				
الأموال الدائمة	838 322 370	802 275 462	%29,10	%28,70
الأموال الخاصة	228 807 921,48	305 422 104,93	%7,94	%10,93
ديون طويلة الأجل	609 514 448,25	496 853 356,92	%31,47	%17,78
ديون قصيرة الأجل	1 981 999 908,32	1 992 748 100,65	%68,81	%71,30

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التحليل:

أولا: هيكل الأصول:

يمكن من الجدول السابق توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة 2014، حيث نجد أن الأصول الثابتة تشكل 25,50 % من إجمالي الأصول، أما في سنة 2015 فهي تمثل 21,80%.

وفيما يخص الأصول المتداولة في سنة 2014 فهي تمثل 75,50 %من إجمالي الأصول، وفي سنة 2015 قدرت ب78,19%

ثانيا: مصادر التمويل في المؤسسة:

إن القسم الثاني من الجدول المتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة نلاحظ ارتفاع في رؤوس الأموال الخاصة حيث نجد أنها تشكل 7,94%في سنة 2014 وبلغت 10,93%في سنة 2015.

والديون القصيرة الأجل تشكل أعلى نسبة من إجمالي الخصوم بمعدل 68,8 % في سنة 2014 وارتفعت إلى 71,30% في سنة 2015.

الخلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف واقع الوضعية المالية لمؤسسة اتحاد التعاونيات الفلاحية، فبدأنا بتعريف شامل للمؤسسة، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاتها وأهدافها كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

أما بالنسبة للجزء الثاني قمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض الميزانية المالية للسنتين 2014 و2015، وقمنا بعملية التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي التي بينت أن خزينة المؤسسة في سنة 2014 سالبة، أما في سنة 2015 تمكنت المؤسسة من تحقيق توازنها المالي وذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية الموجبة، لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات والمتمثلة في التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة يجب على المؤسسة استغلال هذا الفائض في المشاريع الاستثمارية.

كما تبين لنا من خلال دراسة النسب المالية هناك تراجع في أداء المؤسسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب النشاط للمؤسسة والمتمثلة في أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أن هناك أصول زائدة، لا حاجة للمؤسسة إليها، ومن أجل تفادي ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الاستثمارات الزائدة، إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلال كامل أصولها إن كانت هناك أصول غير مستغلة. بالإضافة إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة وهذا راجع إلى عدم استغلالها بشكل جيد في تحصيل الإيرادات، وانخفاض معدل دوران الأصول المتداولة وهذا راجع بالأساس إلى سوء السياسة المتبعة في تسيير المخزونات.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها في أداء المؤسسة، إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لبحثنا دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة يعد أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة للمؤسسة.

حيث يعتبر التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة في عملية التسيير، من خلال دراسة القوائم المالية لإعطاء صورة صادقة عن الوضع المالي للمؤسسة، لتستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل. لذا فإنه يعتبر أداة لكشف عن مواطن القوة في المركز المالي للمؤسسة وكذلك الكشف عن مواطن الضعف فيها وبالتالي محاولة القضاء عليها.

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية خلال السنتين 2015/2014 والتي اقتصرنا في دراستنا هذه على ثلاث أدوات من أدوات التحليل المالي وهي مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بالإضافة إلى المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نظام مراقبة التسيير هو نظام شامل للمعلومات، يعمل على تزويد المسيرين ومختلف المسؤولين بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات، **الفرضية مقبولة**، فمراقبة لتسيير هي وظيفة من وظائف الإدارة تتمثل في مجموع الإجراءات والتقنيات والوسائل المستخدمة لمتابعة مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة للوصول إلى الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية وتحديد المسؤولية واتخاذ القرارات المناسبة.

الفرضية الثانية: التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، **الفرضية مقبولة**، وهو ما يفسر على أن التحليل المالي هو مجموعة العمليات التي تعني دراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل.

الفرضية الثالثة: تتمثل أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة في القوائم المالية والنسب المالية، **الفرضية مقبولة**، وهو ما يفسر أن النسب المالية هي أداة من أدوات التحليل المالي التي يستخدمها المحللون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية للمؤسسة من أجل التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة وتحليلها.

نتائج الدراسة:

_ إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الأخرى لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.

_ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات المتعلقة بنقاط قوة وضعف المؤسسة.

_ استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي حلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.

_ تجميد جزء من الأموال والتي يجب استغلالها.

_ بالنسبة للسيولة فالمؤسسة تحتفظ بقدر كافي من السيولة خلال السنتين 2014 و2015، وهذا ما يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزونات.

_ من خلال حساب نسب النشاط للمؤسسة تبين أن هناك تراجع في أدائها خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحتفظ بأصول زائدة عن احتياجاتها.

الاقتراحات والتوصيات:

ومن بين الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

_ استغلال الأموال المجمدة في الخزينة لشراء تثبيتات جديدة أو توظيفها في البنوك والحصول على فوائد.

_ التخلي عن الاستثمارات الزائدة إن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستغلة.

_ انخفاض نسبة هامش الربح التشغيلي يعتبر مؤشرا على ضعف الأداء التجاري والتسويقي للمؤسسة، كما يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع، لذا ينبغي دراسة وإجراء تحليل معمق لاكتشاف الأسباب الكامنة وراء ذلك.

_ تحصيل الحقوق لدى الغير.

_ تسديد الديون قصيرة الأجل.

أفاق الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية، ونأمل من خلال تقديم هذا البحث تأسيس قاعدة لانطلاق بحوث مستقبلية معمقة في مجالات الدراسات المحاسبية والمالية، حيث يبقى البحث مفتوحا ومتاحا على كل الجوانب المتعلقة بالدراسة، لذا يمكن اقتراح المواضيع التالية لتكون محل بحث تمكن من استدراك النقائص المسجلة على هذه الدراسة:

_ دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل في ظل النظام المحاسبي المالي.

_ دور التحليل المالي في ترشيد عمليات منح القروض وتقييم ائتمان الشركات في ظل النظام المحاسبي المالي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية:

❖ **الكتب :**

1 -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

2 -حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي- تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

3 -خلدون إبراهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

4 -عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

5 -عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر، 2007.

6 -فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي،الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، فلسطين، 2008.

7 -محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، 2009.

8 -محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني- الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

9 -معراج هواري، مصطفى الباهي، مدخل إلى مراقبة التسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

10 - مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

11 - منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الأولى، عمان، 2000.

12 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2006.

13 - ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قرية معمر، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر،

14 - وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

المذكرات والأطروحات:

1 -بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، دراسة حالة شركة اسمنت السعودية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010-2011.

2 -دادة عبد الحميد، أثر نظام المعلومات لمراقبة التسيير على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، دراسة مقارنة لكل من مؤسسة موبيليس و روائح الورود، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013- 2014.

3 -سعاد عقون، نظام مراقبة التسيير أدواته ومراحل لإقامته في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر. 2011- 2012.

4 -طويل رشيد،تسيير وتحليل الأموال العمومية، دراسة حالة خزينة ولاية تلمسان، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

5 -علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التحليل المالي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

6 -لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2011- 2012.

7 -هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2018- 2019.

8 -اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، سطيف، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008- 2009.

9 -بلعالم الحاج محمد نجيب، مراقبة التسيير وعلاقته باتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة إنتاج المياه المعدنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2016- 2017.

10 - مجدوب أحلام، دور أدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013- 2014.

11 - هباج عبد الرحمان، أثر مراقبة التسيير على الرفع من مستوى الأداء المالي، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، 2011- 2012.

❖ **المجلات:**

1 -محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2011/09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1 - http://www.startimes.com/?t=24064864 المطلع عليه بتاريخ 2020/03/22.

2 - محمد خليل وآخرون ، مراقبة التسيير في المؤسسة، شبكة الأبحاث والدراسات الاقتصادية www.rr4ee.net المطلع عليه بتاريخ 2020/02/28.

❖ **التشريعات والقوانين:**

1 - القرار المؤرخ في 25مارس 2009، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالي ة، الجريدة الرسمية، العدد 19.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

LES OUVRAGES :

1- Béatrice et Francis Grandguilot, L'essentiel du Contrôle de gestion, 10 ème édition, Gualino, 2018.

2- Claude Alazard et Sabine Sépari. Contrôle de Gestion Manuel et appgicattion, 5 ème Edition, Dunod, paris, 2018.

3- Hélène Loning et autres, Le Contrôle De Gestion organisation, outils et pratique, 3 ème édition, Dunod .

الملاحق

الشكل 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

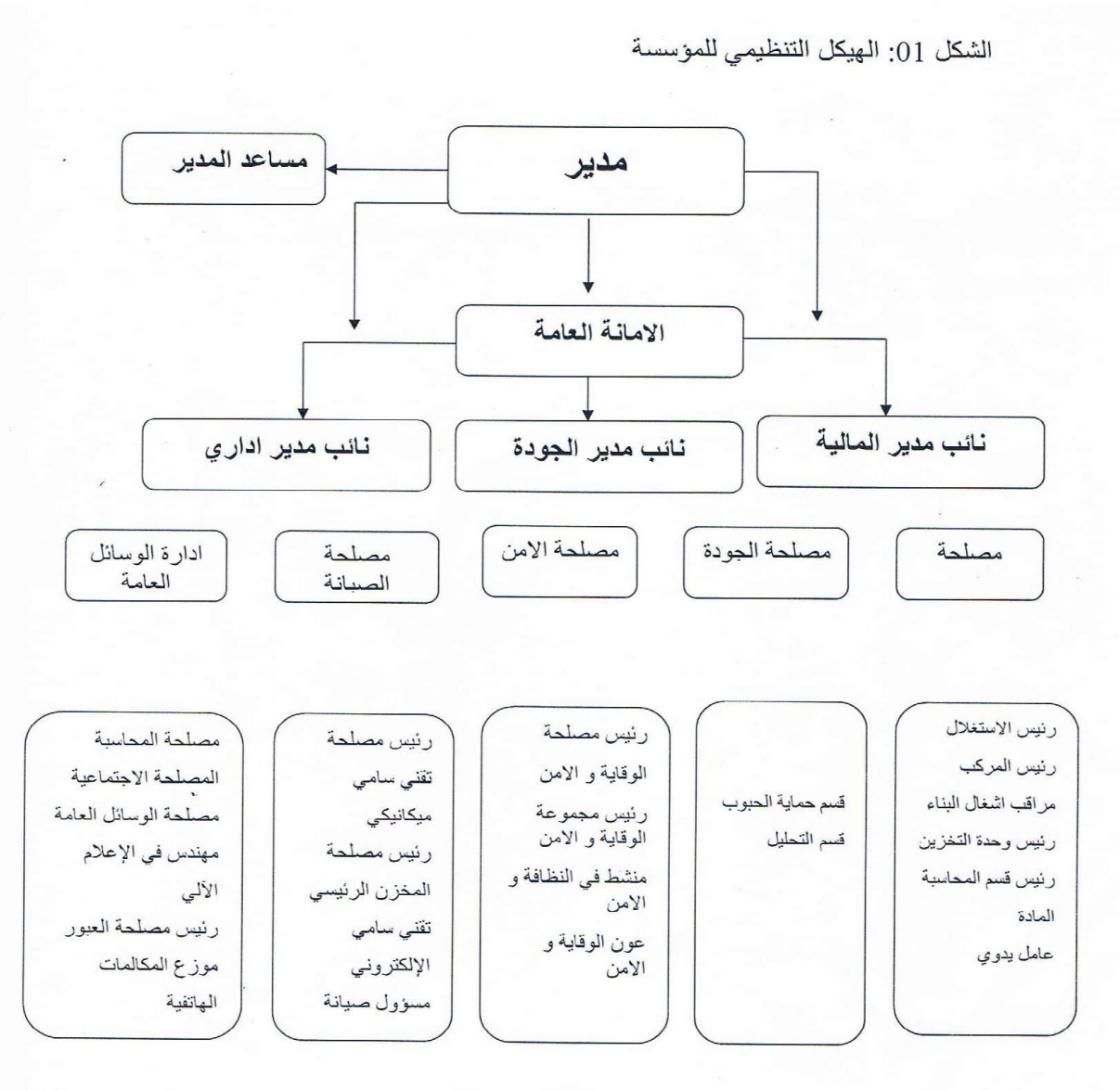

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

UCA MOSTAGANEM
ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:27/02/2020 11:11
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		51 480,00	29 172,00	22 308,00	27 456,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		44 810,00		44 810,00	44 810,00
Bâtiments		7 395 342,24	7 289 775,79	105 566,45	128 079,24
Autres immobilisations corporelles		1 509 624 019,44	929 738 754,52	579 885 264,92	704 949 655,30
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		33 278 399,85	3 868 000,00	29 410 399,85	29 410 399,85
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		**1 550 394 051,53**	**940 925 702,31**	**609 468 349,22**	**734 560 400,39**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		8 243 334,09		8 243 334,09	8 059 795,90
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 001 371 815,46	1 568 381,00	1 999 803 434,46	1 947 467 938,66
Autres débiteurs		148 385 509,53		148 385 509,53	137 213 965,53
Impôts et assimilés		1 134 054,95		1 134 054,95	1 356 861,56
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		27 988 880,25		27 988 880,25	51 663 316,01
TOTAL ACTIF COURANT		**2 187 123 594,28**	**1 568 381,00**	**2 185 555 213,28**	**2 145 761 877,66**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 737 517 645,81**	**942 494 083,31**	**2 795 023 562,50**	**2 880 322 278,05**

الملحق رقم 02: الميزانية المالية، جانب الأصول لسنة 2015/2014

UCA MOSTAGANEM

ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM

N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:27/02/2020 11:11

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		900 000,00	900 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		354 344 065,23	354 344 065,23
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		16 614 183,45	-23 484 375,77
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-66 436 143,75	-42 951 767,98
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**305 422 104,93**	**288 807 921,48**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		237 207 969,58	283 010 907,05
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		259 645 387,34	326 503 541,20
TOTAL II		**496 853 356,92**	**609 514 448,25**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 982 028 527,96	1 973 309 070,51
Impôts			
Autres dettes		10 719 572,69	8 690 837,81
Trésorerie passif			
TOTAL III		**1 992 748 100,65**	**1 981 999 908,32**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 795 023 562,50**	**2 880 322 278,05**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم 03: الميزانية المالية، جانب الخصوم لسنة 2015/2014.

UCA MOSTAGANEM
ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:27/02/2020 11:11
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		235 764 143,98	165 829 869,96
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**235 764 143,98**	**165 829 869,96**
Achats consommés		-12 511 370,96	-14 497 533,83
Services extérieurs et autres consommations		-57 581 795,32	-30 106 772,77
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-70 093 166,28**	**-44 604 306,60**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**165 670 977,70**	**121 225 563,36**
Charges de personnel		-135 741 169,93	-130 937 596,35
Impôts, taxes et versements assimilés		-22 900,00	-145 498,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**29 906 907,77**	**-9 857 530,99**
Autres produits opérationnels		1 031 659,04	69 603 779,92
Autres charges opérationnelles		-166 677,98	-366 647,20
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-23 406 285,43	-91 788 198,53
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 115 895,87	7 628 381,00
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**15 481 499,27**	**-24 780 215,80**
Produits financiers		990 181,83	1 344 304,41
Charges financières		-49 325,00	-48 464,38
VI-RESULTAT FINANCIER		**940 856,83**	**1 295 840,03**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**16 422 356,10**	**-23 484 375,77**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**245 901 880,72**	**244 406 335,29**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-229 479 524,62**	**-267 890 711,06**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**16 422 356,10**	**-23 484 375,77**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		65 194 949,48	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-65 003 122,13	
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**191 827,35**	
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**16 614 183,45**	**-23 484 375,77**

الملحق رقم 04: جدول حسابات النتائج لسنة 2015/2014.

UCA MOSTAGANEM

ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM

N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION_DU:27/02/2020 11:11

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2015	2014
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		260 731 643,05	274 342 721,85
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-210 652 842,72	-193 933 698,68
Intérêts et autres frais financiers payés		-49 325,00	-16 512 312,06
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		50 029 475,33	63 896 711,11
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		-14 568 729,17	
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**35 460 746,16**	**63 896 711,11**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-3 381 936,01	-4 757 674,69
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			893 011,40
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		990 181,83	1 298 545,45
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-2 391 754,18**	**-2 566 117,84**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts			65 721,01
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-56 743 427,74	-51 166 368,04
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-56 743 427,74**	**-51 100 647,03**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-23 674 435,76**	**10 229 946,24**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**51 663 316,01**	**41 433 369,77**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**27 988 880,25**	**51 663 316,01**
Variation de la trésorerie de la période		**-23 674 435,76**	**10 229 946,24**
Rapprochement avec le résultat comptable		**-40 288 619,21**	**33 714 322,01**

الملحق رقم 05: جدول تدفقات الخزينة لسنة 2015/2014.

UCA MOSTAGANEM

ROUTE TEHALAITI OTHMANE BP 476 MOSTAGANEM
N° D'IDENTIFICATION:097627010015544

EDITION DU: 25/04/2016 15:27
EXERCICE: 01/01/15 AU 31/12/15
PERIODE DU: 01/01/15 AU 31/12/15

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

LIBELLE	NOTE	Capital social	Prime d'emissi	Ecart d'évaluat	Ecart de réévaluat	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2013		**900 000,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**311 392 297,25**
Changement méthode comptable 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le comp		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2014		0,00	0,00	0,00	0,00	-23 484 375,77
Solde au 31 décembre 2014		**900 000,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**287 907 921,48**
Changement méthode comptable 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le comp		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2015		0,00	0,00	0,00	0,00	16 755 132,33
Solde au 31 décembre 2015		**900 000,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**304 663 053,81**

الملحق رقم06: قائمة تغيرات الأموال الخاصة لسنة 2015/2014.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال تطبيق ذلك على مؤسسة إتحاد التعاونيات الفلاحية لولاية مستغانم، حيث تم تطبيق مختلف أدوات التحليل المالي على المؤسسة وكذا مساهمتها في تقييم الأداء المالي وعملية صنع القرار.

حيث يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات الحديثة لمراقبة التسيير من خلال تحليل القوائم المالية وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها، بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك لاكتشاف نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة في الخطط والسياسات المالية ووضع الحلول والتوصيات اللازمة، مما يسمح ببلوغ الأهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية:

مراقبة التسيير، التحليل المالي، القوائم المالية، الوضعية المالية.

Abstract :

This study aims to know the role of financial analysis in the monitoring of the economic establishment, by applying this on the union of agricultural cooperation for mostaganem, where various financial analysis tools where applied to the institution as well as their contribution to the assessment of financial performance and decision-making process

Financial analysis is one of the most important modern management tools to monitor the financial statements and interpret the findings reached and discussed are its causes, with the aim of financial status of the foundation, and this is discovering the strengths and weaknesses of the foundation in the plans, fiscal policies, developing solutions and recommendations. Allows the goals.

Key words :

Monitoring, financial analysis, financial statement, financial position.